المنهج الحديثي للبُخَارِي في التَّعَامل الرجال الـمُتَكلَم فِيهم في الصَّحيح

أ. نوال بنت ناصر شجاع العليم المطيري*

سلم البحث في ١٤٤٧/٥/٢٢هـ بسم الله الرحمن الرحيم اعتمد للنشر في ١٤٤٧/٦/٢٥هـ

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث بيان المنهج الذي سار عليه الإمام البخاري في تعامله مع الرواة المتكلم فيهم في الجامع الصحيح، وذلك من خلال دراسة وصفية نظرية تُبرز معالم طريقته النقدية، دون الدخول في التطبيقات الجزئية أو دراسة الأفراد حديثًا حديثًا .ويهدف البحث إلى توضيح الأسس العامة التي حكمت صنيعه في الرواية عن هذه الفئة، مع بيان طبيعة انتقائه، وشدة تحرّيه في قبول المرويات وإيرادها. ويركّز البحث على إبراز أن إخراج الإمام البخاري للروايات عن المتكلم فيهم لم يكن على سبيل الإطلاق، بل جاء محكومًا بضوابط منهجية دقيقة، راعى فيها اختلاف مراتب الكلام في الرواة، وما يحيط بالروايات من قرائن مؤثرة، بما ينسجم مع مقصوده في تصنيف كتاب قصد به جمع أصحّ ما ثبت في بابه .كما يبيّن البحث أن تعامله مع روايات المتكلم فيهم اتخذ تعاملًا خاصًّا يغاير تعامله مع من استقرّ توثيقهم، ويعكس عمق منهجه النقدي ودقته في توظيف المادة الحديثية.

Abstract

This study examines the methodology adopted by Imam al-Bukhari in his treatment of narrators who have been subject to scholarly criticism in Sahih al-Bukhari. The research employs a theoretical, descriptive approach, aiming to elucidate the general features of his critical method without engaging in detailed applications or case-by-case analysis of individual narrators. It seeks to clarify the foundational principles governing his practice in transmitting reports from such narrators, with particular attention to his selective criteria and the rigor of his scrutiny in accepting and presenting narrations.

The study demonstrates that Imam al-Bukhari's inclusion of reports from narrators subject to criticism was not indiscriminate, but rather regulated by precise methodological controls. These controls took into account the varying degrees and types of criticism, as well as the corroborating indicators surrounding the reports, in a manner consistent with his objective of compiling the most authentic material within each chapter. Furthermore, the study highlights that his handling of such narrations reflects a distinct and specialized approach, differing from his treatment of narrators whose reliability is firmly established, and underscoring the depth and precision of his critical methodology.

* باحثة بجامعة الملك سعود, المملكة العربية السعودية.

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله (ﷺ) وآله وصحبه ومن والاه، وبعد. لقد امتنّ الله (ﷻ) علينا ببعثة نبيه (ﷺ)، فأكمل به الدين، وأتم به النعمة، ورضيه لنا فختم به التشريع، وجعله سراجًا منيرًا، أضاء به الطريق، وأحيا به القلوب، وأصلح به النفوس، ومحا الله ﷻ به ظلام الكفر والجهل، وجعل نيل حبه وعفوه وغفرانه ﷻ باتباع سنته، واقتفاء أثره حيث قال ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾[آل عمران:٣١] وهو الرحمة المهداة ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾[الأنبياء:١٠٧]. وقد قدَّم الله تعالى محبته (ﷺ) على محبتنا لأنفسنا، وأموالنا، وأبنائنا، وقرن طاعته (ﷺ) بطاعته ﷻ، وجعل لسُنَّته (ﷺ) المكانة العظيمة، والمنزلة الكبرى؛ فكانت مفسرةً لكتابه الكريم، ومخصصة لعامه، ومقيدة لمطلقه، لذا كان بينهما تلازم وثيق، فلا ينفك أحدهما عن الآخر، ولما كانت السنة بهذه المنزلة فقد تكفل الله بحفظها مع حفظ كتابه حيث قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحنُ نَزَّلنَا ٱلذِّكرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[الحِجر:٩].

قال المعلمي: «فأما السُّنَّة فقد تكفَّل الله بحفظها أيضًا؛ لأن تكفُّله بحفظ القرآن يستلزم تكفُّله بحفظ بيانه وهو السُّنة.»[1]

وقد هيأ الله تعالى للسنة النبوية من جهابذة الرجال من يقومون بخدمتها والعناية بها؛ فبذلوا أنفسهم، وأموالهم، وأوقاتهم في حفظ السنة وصيانتها؛ فطافوا الديار، وتركوا البلدان للبحث عن الأحاديث، وجمعها وتدوينها, وقد كان من أولئك الجهابذة الذين قيضهم الله (ﷻ) لحفظ السنة: الإمام الفذ محمد بن إسماعيل البخاري، فقد ألف كتابه "الجامع الصحيح"، وقصد فيه جمع الأحاديث الصحيحة فحسب؛ فكان كتابه أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى، وأجمع أهل العلم على صحة أحاديثه، وقد مكث الإمام البخاري في تصنيف كتابه هذا ستة عشر عامًا، يصنِّف، ويهذِّب، وينقِّح ويبوِّب، ولم يخرجه للناس إلا بعد تحرٍّ وتدقيق بالغين، فإنه انتقى أحاديثه من ستمائة ألف حديث يحفظها[2]، ومن هنا فقد أقبل أهل العلم على هذا الكتاب وأولوه من العناية ما هو به حقيق وجدير؛ وكان من أهم ما عُنوا به: الترجمة لرجاله الذين أخرج لهم، وبيان أحوالهم جرحًا وتعديلًا؛ فقد كان شرط البخاري في رجال "صحيحه" دقيقًا عاليًا؛فإنه كان يتحرى في اختيار الرواة وينتقيهم, ولا يخرّج لأي راوٍ إلا بعد فحص

(1) آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني (١٢/ ٤٣).
(2) انظر: هدى الساري: لابن حجر (١٣٠٩)

ونظر شديدين.

ومع هذه الدقة في اختيار الرواة عند الإمام البخاري، إلا أنه قد جاء عن بعض النُّقاد كلام في بعض هؤلاء الرجال، وفي هذا الكلام ما قد يكون مؤثرًا؛ ولأجل ذلك أردت دراسة هؤلاء الرواة، وبيان وجه الصواب فيهم وفي مروياتهم.

مشكلة البحث:

كثُرت في الآونة الأخيرة بعض الاتهامات والشبه والشكوك حول "صحيح البخاري"؛ وذلك من أجل القدح في أحاديثه والنيل من منزلته الرفيعة، وكان من أكبر هذه الهجمات: التشكيك في صحة أحاديثه، وذلك بالطعن في الرجال الذين روى عنهم البخاري في "صحيحه"، ودعوى عدم أهليتهم لأداء الحديث وتحمُّله؛ وكان من حجتهم في ذلك أقوال بعض النقاد الذين تكلموا في بعض رجال "الصحيح"؛ لذا جاءت هذه الدراسة لتجيب عن هذه المثارات حول "صحيح" الإمام البخاري، وأحاديثه، وتبيّن صفة التعامل مع أقوال النقاد تلك، وتبرز منهج الإمام البخاري وطريقته في التعامل مع أحاديث هؤلاء الروَّاة في "صحيحه".

أهميَّة البحث وأسباب اختياره:

١-تعلق البحث بـ"الجامع الصحيح" للإمام البخاري، الذي هو أصح كتب الحديث النبوي بالإجماع، وكفى بذلك شرفًا ومنزلة.

٢-المكانة العلمية التي حَظِي بها الإمام البخاري، وما تميَّز به الكتاب من اتساق منهجه، وشهرة مخارج أسانيده، وقوة رجاله، ونقاوة متونه، مما يُحتِّم على المشتغلين بعلم الحديث ضرورة دراسة هذا الكتاب الجليل، وبيان أسباب ذلك التَّميز في الصَّنعة الحديثية.

٣- الرد على من طعن في "صحيح" البخاري بدعوى إخراجه أحاديث رواةٍ ضعفاء، لوجود كلام لبعض أئمة النقد فيهم، وتفنيد تلك الدعوى.

أهداف البحث:

١- إبراز براعة الإمام البخاري، ودقته في انتقاء الرجال المتكلَّم فيهم، وتعامله معهم.

٢- بيان منهج الإمام البخاري في إخراج أحاديث الرجال المتكلَّم فيهم.

٣-بيان أوجه ما اختاره الإمام البخاري من أحاديث من تُكلِّم فيهم من رجاله.

الدراسات السابقة والتي تشترك مع موضوع البحث.

١. **الجرح المردود في تطبيقات الحافظ ابن حجر-**"في هدي الساري": د. عبد المحسن بن عبد الله التخيفي، وهو بحث مكون من ١٨١ صفحة، طبع سنة ١٤٢٨هـ.

اقتصر الباحث في عمله على الفصل التاسع من كتاب "هدي الساري"، فقد أورد تطبيقات ابن حجر في الرد على الطعون الموجهة لرجال البخاري المتكلم فيهم، ثم صنف الضوابط بحسب مضمونها، وضم المتشابه منها إلى بعض، ثم قسم تلك الضوابط إلى سبعة أقسام وأدرج الأنواع تحتها، ثم تناول التعريف بأنواع الجرح المردود، وقسمها إلى سبعة أنواع.

٢. **روايات المدلسين في صحيح البخاري** "جمعها، وتخريجها، والكلام عليها"، تأليف: د. عواد الخلف، دار البشائر الإسلامية، يقع في ٦٥٢ صفحة، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

حصر الباحث الرواة الذين وُصِفوا بالتدليس في "صحيح البخاري"، مع تبرئة من وصف بالتدليس منهم ولم يثبت ذلك عنه، وقد اعتمد في حصر أولئك الرواة على كتاب "تعريف أهل التقديس" للحافظ ابن حجر، وقد تناول الباحث عدة موضوعات كتعريف التدليس، وبيان أقسامه، وحكم عنعنة المدلس في الصحيحين، مع ذكر ضوابط واعتبارات قَبول عنعنة المدلس فيهما، ثم ذكر روايات المدلسين في صحيح البخاري الذين لا تضر عنعنتهم، ثم أورد روايات المدلسين من المرتبة الأولى إلى المرتبة الرابعة.

٣. **كتاب اختلاط الرواة الثقات**- دراسة تطبيقية على رواة الكتب الستة: تأليف: د. عبد الجبار سعيد- مكتبة الرشد- يقع في ٥٠٤ صفحة.

المنهج العلمي المتبع في البحث:

-إبراز الأسس العامة التي تحكم تعامله مع الرواة المتكلم فيهم.

- الاقتصار على الوصف المنهجي النظري لصنيعة دون دراسة الرواة, أو الحكم على الأحاديث تصحيحاً أو تضعيفاً, فقط أكتفي بالإشارات والأمثلة.

- بيان وتوضيح المنهج الذي سار عليه الإمام البخاري, وكيفية تعامله مع الرواة المتكلم فيهم من خلال وصف صنيعه العام وضبط معالم طريقه, دون الخوض في دراسة الرواة والمرويات.

- الاكتفاء بترجمة متوسطة للبخاري دون إطالة مملة, أو اختصار مُخل لغرض البحث وحدوده المنهجية.

-التعريف بالجامع الصحيح, وبيان مكنته العلمية, ومنهجه في التصنيف, وعناية العلماء فيه وثنائهم عليه, بشكل عام دون استطراد أو إخلال.

العناصر التي يتناولها البحث:

تتكون الدراسة من أربعة مباحث: تناولت التعريف بالبخاري, والجامع الصحيح, والكتب التي تناولت نقده والدفاع عنه, والمنهج الذي سار عليه في التعامل مع الرواة المتكلم فيهم.

المبحث الأول: ترجمة الإمام البخاري. وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وتنشئته.

المطلب الثاني: حياته العلمية .

المطلب الثالث: صفاته الخُلقية والخَلقية.

المطلب الرابع: آثاره العلمية.

المبحث الثاني: التعريف بالجامع الصحيح:وفيه أربعة مطالب.

المطلب الأول: اسمه وموضوعه والسبب الباعث للتأليف.

المطلب الثاني: مميزات الجامع الصحيح.

المطلب الثالث: رواة صحيح البخاري.

المطلب الرابع:عناية أهل العلم بالصحيح.

المبحث الثالث: التعريف بالكتب التي تناولت رجال صحيح البخاري بالنقد عمومًا، والدفاع عنه خصوصًا, وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الكتب التي تناولت الصحيح بالنقد عموماً.

المطلب الثاني: الكتب التي تناولت الدفاع عنه خصوصاً.

المبحث الرابع: منهج البخاري في التعامل مع الرجال المتكلم فيهم.

المطلب الأول: منهج البخاري في التعامل مع الرجال المتكلم فيهم عموماً.

المطلب الثاني: منهج البخاري في التعامل مع الرجال المتكلم فيهم الخاص بأحاديث الدراسة.

الخاتمة.

المبحث الأول
ترجمة الإمام محمد بن إسماعيل البخاري
المطلب الأول: اسمه ونسبه:[١]

محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة[٢] بن بردزبه[٣]، الإمام العَلَم أبو عبد الله الجعفي[٤]، مولاهم، البُخاريُّ.

مولده ونشأته الصالحة:

ولد في مدينة بُخارى يوم الجمعة، بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة ليلةً خلَت من شهر شوال، سنة أربع وتسعين ومائة.[٥]

وقال الخليلي: «إنَّ ولادته كانت لثنتي عشرة ليلةً خلَت من شوال[٦] سنة أربع وتسعين ومائة».[٧]

والأول "أصح"؛ لقول أكثر أهل العلم به.[٨]

---

(١) الإرشاد للخليلي (٩٥٨/٣)، تاريخ بغداد (٣٢٤/٢)، وفيات الأعيان لابن خلكان (١٨٨/٤)، تاريخ الإسلام (١٤٠/٦)، طبقات الشافعية (٢١٢/٢)، الفوائد الجزرية لابن الجزري (ص٢٩-٣٥)، سيرة الإمام البخاري من هدي الساري (مبوبة، مرتّبة)، اعتنى به: مساعد حامد زين الزهراني، تحفة الإخباري بترجمة البخاري لابن ناصر الدمشقي، الفوائد الدراري في ترجمة الإمام البخاري للإمام العجلوني، حياة البخاري لمحمد جمال الدين القاسمي، الإمام البخاري وصحيحه، سيرة الإمام البخاري للمباركفوري، الإمام البخاري وصحيحه للدكتور عبد الغني عبد الخالق، قصة حياة البخاري: سيرة تاريخية جديدة لأحمد الأقطش، الإمام البخاري أستاذ الأستاذين وإمام المحدثين وحجة المجتهدين لعبد الستار الشيخ، عقيدة الإمام البخاري للدكتور سعد بن بجاد العتيبي، سيدنا البخاري أمير المؤمنين في الحديث لمحمد طه إسماعيل، إرشاد السامع والقاري لنقد كتاب قصة البخاري للدكتور خالد بن محمود الحايك.

(٢) أول من أسلم منهم المُغيرة. وفيات الأعيان (١٩٠/٤).

(٣) ابن بردزبه براءٍ ودالٍ وزايٍ وباء معجمةٍ بواحدة، فهو محمد بن إسماعيل..، وهو بالبخارية، ومعناه بالعربية: الزّرّاع.الإكمال لابن ماكولا(٢٥٩/١). وفي الفوائد الجزرية(ص٣٠) أنه مات مجوسيًّا.

(٤) أسلم المُغيرة على يد يمان الجعفيّ؛ والي بخارى، فنُسب إليه نسبة ولاءٍ، وإلى هذا أشار العراقي في ألفيته (ص١٨٤)، حيث قال:

وربّما إلى القبيل ينسب ... مولى عتاقة وهذا الأغلب
أو لِوَلاء الحِلْف كالتَّيميّ... مالكٍ أو للدِّين كالجُعفي

(٥) تاريخ بغداد (٣٢٤/٢).

(٦) قال العجلوني:«من لطيف ما وقع للبخاري أن شهر وفاته وافَق شهر ولادته في الاسم، وهو شوال». الفوائد الدراري (ص٣٩).

(٧) الإرشاد للخليلي (٩٥٩/٣)،وقال العجلوني في الفوائد الدراري (ص٣٨):«ضعيف إلا أن يؤول ككلام ابن كثير». أي يقصد الدخول بالطلق.

(٨) قال الإمام النووي: «واتفقوا أنَّ البخاري ولد بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلَت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة». التلخيص شرح صحيح البخاري للنووي (ص١٩٤).

كان والده أبو الحسن إسماعيل بن إبراهيم من العلماء العاملين، والنبلاء الورعين، وقد خرج من وطنه حاجًّا قبل سنة تسعة وسبعين ومائة، فرأى حمَّاد بن زيد، وسمع مالك بن أنس، وصافح عبد الله بن المبارك، وحدّث عن أبي معاوية بن صالح وجماعة، وروى عنه أحمد بن حفص، وقال: «دخلت عليه عند موته فقال: لا أعلم في جميع مالي درهمًا من شبهة، فتصاغرت إليَّ نفسي بعد ذلك»[١]، قال الذّهبي: «وكان أبوه من العلماء الورعين».[٢]

وبعد وفاة أبيه تولَّت أمُّه تربيته، فنشأ نشأة صالحةً، وكان لنشأة الإمام البخاري في ظل أم صالحة أثرٌ عظيمٌ في تكوين شخصيته العلمية والإيمانية؛ إذ كانت صوَّامة قوَّامة كثيرة الدُّعاء، وغرست فيه حب العلم، ودفعته لطلبه. وقد كان لإلحاحها في الدعاء أثر بالغ في شفاء ابنها من العمى، فردَّ الله عليه بصره، **قال الخطيب البغدادي:** «ذهبت عينا محمد بن إسماعيل في صغره، فرأت والدته في المنام إبراهيم الخليل عليه السلام، فقال لها: يا هذه، قد ردَّ الله على ابنك بصره لكثرة بكائك، أو لكثرة دعائك، قال: فأصبح وقد ردَّ الله عليه بصره».[٣]

طلبه للعلم:

بدأ نبوغ الإمام البخاري في سنٍّ مبكرة؛ إذ أُلهِم طلب العلم منذ صغره حتى تجلّت عليه ملامح الذّكاء والفطنة، واتّسم بحدَّة الفهم، وقوة الإدراك. وكان أول سماعه سنة خمس ومائتين،فحفظ تصانيف ابن المبارك، وارتسمت في شخصيته منذ الصغر ملامح التّوجه العلمي. وقد كان لذكائه الوقَّاد أثرٌ بالغ في ترسيخ هذا التوجه، **قال الإمام الذّهبي:** «حُبِّب إليه العلم من الصِّغر، وأعانه عليه ذكاؤه المفرط».[٤] وقد بلغ من قوة إدراكه أن راجَع شيخه فيما أخطأ فيه، وصوَّب له الخطأ، فرجع شيخُه إلى رأيه.

- **قال محمد بن أبي حاتم:**«بلغني أنَّ أبا عبد اللّه شرب البلاذر[٥] للحفظ، فقلت له: هل من دواء يشربه الرجل للحفظ؟ فقال: لا أعلم. ثم أقبل عليَّ وقال: لا أعلم شيئًا أنفع للحفظ من نهمة الرجل ومداومة النظر».[٦]

---

(١) الإمام البخاري وصحيحه (ص١٧٨). ترجم البخاري لوالده، وترجم له ابن حبان. التاريخ الكبير (٣٤٢/١)، (٩٨/٨).
(٢) تاريخ الإسلام (١٤٠/٦).
(٣) تاريخ بغداد (٣٢٩/٢).
(٤) تاريخ الإسلام (١٤٠/٦).
(٥) البلاذر: وهو ثمر الفهم، مشهورٌ. تاج العروس (٢٤٩/١٠).
(٦) تاريخ الإسلام (١٤٨/٦).

– قال أبو جعفر محمد بن أبي حاتم الورَّاق النحوي: «قلت لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: كيف كان بدْءُ أمرك في طلب الحديث؟ **قال**:ألهمتُ حفظ الحديث وأنا في الكُتَّاب. قال: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ فقال: عشر سنين أو أقل، ثم خرجت من الكُتَّاب بعد العَشْر، فجعلتُ اختلف إلى الداخلي[1] وغيره، وقال يومًا فيما كان يقرأ للناس: سفيان، عن أبي الزبير، عن إبراهيم، فقلت له: يا أبا فلان، إن أبا الزبير لم يروه عن إبراهيم. فانتهرني، فقلت له:ارجع إلى الأصل إن كان عندك، فدخل ونظر فيه ثم خرج فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلت: هو الزبير بن عدي بن إبراهيم. فأخذ القلم مني وأحكم كتابه، فقال: صدقت.فقال له بعض أصحابه: ابن كم كنت إذ رددتَ عليه؟ فقال: ابن إحدى عشرة، فلما طعنت في ست عشرة سنة حفظت كتب ابن المبارك ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء».[2]

–وقال محمد بن أبي حاتم: «وسمعت سليم بن مجاهد يقول: كنتُ عند **محمد بن سلام البيكنديّ** فقال لي:لو جئت قبل لرأيت صبيًّا يحفظ سبعين ألف حديث، قال: فخرجت في طلبه، فلقيته، فقلت: أنت الذي تقول: أنا أحفظ سبعين ألف حديث؟ قال: نعم وأكثر، ولا أجيئك بحديث عن الصحابة والتابعين إلا عرفت مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم، ولست أروي حديثًا من حديث الصحابة أو التابعين إلا ولي في ذلك أصلٌ أحفظه حفظًا عن كتاب اللّه وسنة رسوله صلّى اللّه عليه وسلّم».[3]

– قال ابن عدي: «حدثني محمد بن أحمد القومسي، قال: سمعت محمد بن خمرويه يقول: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح».[4]

وكان رحمه الله يملك ما يُسمى اليوم بالذاكرة التصويرية، قال أبو بكر الكلوذاني:«ما رأيت مثل محمد بن إسماعيل، كان يأخذ الكتاب من العلماء، فيطلع عليه اطلاعةً فيحفظ عامة أطراف الأحاديث بمرة».[5]

---

(1) قال ابن حجر:«الداخلي المذكور لم أقف على اسمه، ولم يذكر ابن السمعاني ولا الرشاطي هذه النسبة، وأظن أنها نسبة إلى المدينة الداخلة بنيسابور». تغليق التعليق (٣٨٧/٥).

(2) تاريخ بغداد (٣٢٤/٢)، تاريخ دمشق (٥٧/٥٢)، تهذيب الكمال (٤٣٩/٢٤)، السير (٣٩٣/١٢).

(3) تاريخ دمشق (٦٣/٥٢)،المعلم بشيوخ البخاري ومسلم (ص١٦)،تاريخ الإسلام (١٤٤/٦)، السير (٤١٧/١٢).

(4) تاريخ الإسلام (١٤٥/٦).

(5) سير أعلام النبلاء (٤١٦/١٢).

المطلب الثاني: حياته العلمية

رحلاته، وشيوخه وتلاميذه:

رحلاته:

كانت أول رحلة له وهو في السادسة عشرة من عمره، قال البخاري: «فلمَّا طعنت في ستِّ عشرة سنةً... خرجت مع أمي وأخي أحمد إلى مكة، فلمَّا حججتُ رجع أخي بهاوتخلَّفت في طلب الحديث».[١]

قال ابن حجر:«فكان أول رحلته على هذا سنة عشر ومائتين، ولو رحل أول ما طلب لأدرك ما أدركته أقرانه من طبقة عالية ما أدركها، وإن كان أدرك ما قاربها».[٢]

وقد جاب الآفاق، وطاف البلدان في طلب العلم ابتغاء علو الإسناد، وبحثًا عن الأحاديث، وتكثرًا من الشيوخ، وتوسعًا في الرواية، فرحل في سبيل العلم إلى مصر، والشام، والحجاز، والجزيرة، وبغداد، والكوفة، والبصرة، قال سهل السّري، **قال البخاري**: «لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم أهل الحجاز ومكة والمدينة والكوفة والبصرة وواسط وبغداد والشام ومصر، لقيتهم كرَّاتٍ قرنًا بعد قرن، ثم قرنًا بعد قرن، أدركتهم وهم متوافرون أكثر من ست وأربعين سنة؛ أهل الشام ومصر والجزيرة مرتين، وبالبصرة أربع مرات، في سنين ذوي عدد، وبالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت الكوفة وبغداد مع محدثي أهل خراسان».[٣]

شيوخه:

كثير لا يمكن إحصاؤهم، قال الإمام النووي:«هذا الباب واسع جدًّا لا يمكن استقصاؤه».[٤]

قال ابن حجر:«ذكر مراتب مشايخه الذين حدَّث عنهم، وهم على خمس طبقات[٥]:

الطبقة الأولى:

من حدَّثه عن **التابعين**، مثل: مكي بن إبراهيم، ومحمد بن عبد الله الأنصاري

---

(١) تاريخ بغداد (٣٢٤/٢)، تاريخ دمشق (٥٧/٥٢)، تهذيب الكمال (٤٣٩/٢٤)، السير (٣٩٣/١٢).

(٢) فتح الباري لابن حجر (٤٧٨/١).

(٣) تاريخ دمشق (٥٨/٥٢)، سير أعلام النبلاء (٤٠٧/١٢). أوردها باختصار.

(٤) تهذيب الأسماء واللغات (٧١/١).

(٥) تغليق التعليق (٣٩١/٥-٣٩٣). ذكره النووي في التلخيص (٢٣٢/١) نقلًا عن أبي الفضل المقدسي.

وعبيد الله بن موسى، وأبو عاصم النبيل، وأبو نعيم الملائي، وأبو المغيرة الخولاني، وعلي بن عيَّاش، وخلاد بن يحيى، وغيرهم.

والطبقة الثانية:

من كان في عصر هؤلاء وتأخَّر عنهم قليلًا، مثل: آدم بن أبي إياس، وأبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر، وأيوب بن سليمان بن بلال، وحجاج بن منهال، وسعيد بن أبي مريم، وثابت بن محمد الزَّاهد، وغيرهم من أصحاب الأوزاعيِّ، وابن أبي ذئب، والثوري، وشعبة، ومالك.

الطبقة الثالثة:

أوساط مشايخه الذين شاركه في الرِّواية عنهم مسلم وغيره؛ كأحمد، وإسحاق، ويحيى، وعلي، وابن أبي شيبة، وقتيبة، ونعيم بن حمَّاد، وأشباههم من أصحاب حمَّاد بن زيد، والليث، ثم من أصحاب ابن المبارك، وهشيم، وابن عيينة، ونحوهم.

الطبقة الرابعة:

رفقاؤه في الطَّلب؛ كمحمد بن يحيى الذهلي،وأبي حاتم الرَّازي، ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة، والدارمي، وعبد بن حميد، وأحمد بن النضر، ومحمد بن إبراهيم البوشنجي، وجماعة، وفيهم من هو أقدم منه سماعًا قليلًا.

الطبقة الخامسة:

قوم في عداد طلبته في السن والإسناد، سمع منهم للفائدة؛ كعبد الله بن حمَّاد الآملي، وعبد الله بن أبي القاضي، وحسين بن محمد القباني.

تلاميذه:

مَن بلغ هذه المنزلة العلمية العالية،فحريٌّ أن يلتف حوله آلاف التلاميذ،قال الفربري: «سمع صحيح البخاري تسعون ألف رجل، فما بقي أحد يروي عنه غيري». وروى عنه أبو عيسى الترمذي.[1]

منزلته العلمية:

◆**كثرة محفوظاته وتنوُّع مروياته:** قال محمد بن إسماعيل: «أخرجت هذا الكتاب؛ يعني الصحيح، من زهاء ست مائة ألف حديث».[2]

◆**غزارة علمه واتساع معارفه:** قال البخاري:«لم تكن كتابتي للحديث كما يكتب هؤلاء، كنت إذا كتبت عن رجل سألته عن اسمه، وكنيته، ونسبة، وعلَّة الحديث، إن كان فَهِمًا، فإن لم يكن فهِمًا سألته أن يُخرجَ إليَّ أصله ونسخته، فأمَّا الآخرون فإنهم لا

(1) وفيات الأعيان (١٩٠/٤).
(2) تاريخ بغداد (٣٢٧/٢)، تهذيب الكمال (٤٤٢/٢٤)، سير أعلام النبلاء (٤٠٢/١٢).

يبالون ما يكتبون وكيف يكتبون».[١]

•**سؤال الأئمة لـه واستنارتهم برأيـه:** قال إبراهيم الخوَّاص:«رأيت أبا زرعة كالصّبي جالسًا بين يدي محمد بن إسماعيل يسأله عن علل الحديث».[٢]

المطلب الثالث: صفاته الخَلقية والخُلقية

هيبته في نفوس أهل العلم:

قال أبو جعفر محمّد بن أبي حاتم: «سمعت بعض أصحابي يقول: كنت عند محمّد بن سلامٍ، فدخل عليه محمّد بن إسماعيل، فلمّا خرج قال محمّد بن سلامٍ: كلّما دخل عليّ هذا الصّبيّ تحيّرت وألبس عليَّ أمر الحديث وغيره، ولا أزال خائفًا ما لم يخرج».[٣]

ملامح النبوغ المبكر وشهادة الأئمة بذلك:

وقال أبو بكر الأعين: «كتبنا عن البخاريّ على باب محمد بن يوسف الفريابيّ وما في وجهه شعرة».

وقال محمد بن أبي حاتم ورَّاق البخاريّ: «سمعت حاشد بن إسماعيل وآخر يقولان: «كان البخاريّ يختلف معنا إلى السّماع وهو غلام، فلا يكتب، حتّى أتى على ذلك أيّام، فكنّا نقول له، فقال: إنّكما قد أكثرتما عليَّ، فاعرضا عليَّ ما كتبتما، فأخرجنا إليه ما كان عندنا، فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلّها عن ظهر قلب حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه. ثمّ قال: أترون أني أختلف هدرًا وأضيِّع أيَّامي؟! فعرفنا أنَّه لا يتقدمه أحد. قالا: فكان أهل المعرفة يعدون خلفه في طلب الحديث وهو شابٌّ حتى يغلبوه على نفسه ويجلسوه في بعض الطّريق، فيجتمع عليه ألوف أكثرهم ممَّن يكتب عنه، وكان شابًّا لم يخرج وجهه».[٤]

زينًا للأمة وقدوة للأئمة

قال أحمد بن خلف: «سمعت أبا عيسى **محمد بن عيسى الترمذي** يقول: «كان محمد بن إسماعيل عند عبد الله بن منير، فلما قام من عنده قال: يا أبا عبد الله، جعلك الله زينًا للأمّة وقدوة للأئمة».[٥] قال أبو عيسى: «فاستجيب له فيه؛ جعله الله زينًا للأمة، وقدوة للأئمة».

---

(١) تاريخ الإسلام (١٤٨/٦)، سير أعلام النبلاء (٤٠٦/١٢).
(٢) تاريخ الإسلام (١٤٨/٦)، طبقات الشافعية للسبكي (٢٢٢/٢).
(٣) سير أعلام النبلاء (٤١٧/١٢)، تاريخ الإسلام (١٤٠/٦)، طبقات الشافعية للسبكي (٢٢٢/٢).
(٤) سير أعلام النبلاء (٤٠٨/١٢)، تاريخ الإسلام (١٤٤/٦).
(٥) طبقات السبكي (٢٢١/٢)، السير (٤٣٣/١٢)، تحفة الإخباري (ص٣٨).

شهادة العلماء بنبوغه العلمي وإمامته في الحديث:

- قال أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير: «ما رأينا مثل محمد بن إسماعيل».[١]

- قال عمرو بن علي:«حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث».[٢]

- قال محمد بن بشار بندار: «ما قدم علينا مثل محمد بن إسماعيل».[٣]

- قال محمد بن إسماعيل البخاري:«ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني، وربما كنت أغرب عليه»، فردَّ ابنُ المديني فقال:«ذروا قوله؛ هو ما رأى مثل نفسه».[٤]

- قال مسلم بن الحجاج للبخاري:«دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله».[٥]

- قال أبو عيسى الترمذي:«لم أر أحدًا بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتّاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل».[٦]

- قال الترمذي أيضًا: «كان محمد بن إسماعيل عند عبد الله بن منير، فلمَّا قام من عنده، قال: يا أبا عبد اللّه، جعلك اللّه زين هذه الأمة، قال أبو عيسى: استجيب له فيه».[٧]

- قال ابن خزيمة:«ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل البخاري».[٨]

- قال تقي الدين السبكي:«إمام المسلمين، وأمير المؤمنين، وقدوة الموحدين، وحجة المجتهدين، وحافظ نظام الدِّين، والمعول عليه في أحاديث سيد المرسلين كبير أهل الجرح والتعديل في زمانه».[٩]

- قال ابن الجزري:«كان إمام الدنيا في زمانه،والمرجع إليه في علوم الحديث».[١٠]

---

(١) تاريخ بغداد (٣٣٩/٢)، تاريخ دمشق (٨٣/٥٢)، مقدمة فتح الباري (٤٨٤/١).
(٢) تاريخ بغداد (٣٣٨/٢)، تقييد المهمل وتمييز المشكل (٢١/١).
(٣) تاريخ بغداد (٣٣٦/٢)، تقييد المهمل (٢٠/١)، تاريخ دمشق (٨٣/٥٢)، مقدمة فتح الباري (٢٨٣/١).
(٤) تاريخ بغداد (٣٣٧/٢)، تاريخ دمشق (٨٢/٥٢)، مقدمة فتح الباري (٤٨٣/١).
(٥) تهذيب الأسماء واللغات (٧٠/١)، سير أعلام النبلاء (٤٣٢/١٢).
(٦) تاريخ الإسلام (١٤٠/٦)، طبقات الشافعية للسبكي (٢٢٠/٢).
(٧) تاريخ الإسلام (١٤٧/٦)، تاريخ دمشق (٧٩/٥٢)، مقدمة فتح الباري (٤٨٤/١).
(٨) تاريخ دمشق (٦٥/٥٢)، تاريخ الإسلام (١٤٥/٦)، تذكرة الحفاظ (١٠٥/٢).
(٩) طبقات الشافعية (٢١٢/٢).
(١٠) الفوائد الجزرية (ص٣٢).

مذهبه الفقهي:

كان –رحمه الله– من أهل الاجتهاد، لم يتقيَّد بمذهبٍ معين، ويدل على ذلك اختياراته الفقهية المبثوثة في التراجم في الصحيح، وقد تنازعت فيه المذاهب الأربعة[١]، فنسبه كل فريق إلى مذهبه، غير أنّ الراجح أنّه لم ينتسب إلى مذهبٍ بعينه، بل كان مستقلًّا ذا نظر خاص، متحررًا عن التقليد، متفرِّدَ الرأي، حيَّر أهل العلم في فكِّ بعض رموز تراجمه.

قال السخاوي: «ومن تأمَّل اختياراته الفقهية في جامعه علم أنه كان مجتهدًا موفقًا مسدّدًا، وإن كان كثير الموافقة للشّافعيّ...» إلى قوله: «وقد عدَّ الشيخ السبكي البخاري –رحمهما الله– في الشافعية... والميل لما تقدم من كونه مجتهدًا أكثر».[٢]

صفته الخلقية:

- قال ابن عديّ:«سمعت الحسن بن الحسين البزّاز يقول: رأيت البخاريّ شيخًا نحيفًا ليس بالطّويل ولا بالقصير».[٣]

أخلاقه وعبادته:

سأحكي موقفين وإن كانت الحكايات التي تروي مواقفه أكثر من أن تحصى، قال النووي: «ومناقبه لا تستقصى لخروجها عن أن تحصى».[٤]

حكى البخاري موقفًا يدل على أمانته ووفائه بالعهد والتزامه، قال أبو سعيد بكر بن منير: «كان حمل إلى محمد بن إسماعيل بضاعة أنفذها إليه فلان، فاجتمع بعض التجار إليه بالعشية فطلبوها منه بربح خمسة آلاف درهم، فقال لهم: انصرفوا الليلة، فجاءه من الغد تجار آخرون فطلبوا منه تلك البضاعة بربح عشرة آلاف درهم، فردَّهم وقال: إني نويت البارحة أن أدفع إليهم بما طلبوا، يعني الذين طلبوا أول مرة ودفع بربح خمسة آلاف درهم، وقال:لا أحب أن أنقض نيتي».[٥]

---

(١) الحنابلة: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٢٧١/١)، الشافعية: طبقات الشافعية للسبكي (٢١٢/٢)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٤٠/١)، الحنفية: كشف الالتباس للميداني (مقدمة عبد الفتاح أبو غدة)، المالكية: الإمام البخاري محدثًا وفقيهًا (ص١٦٧). للمزيد،انظر:سيرة الإمام البخاري (٢٣٣/١-٢٣٧)، الإمام البخاري وصحيحه لعبد الغني عبد الخالق (ص٢١٦-٢١٩)، عقيدة الإمام البخاري (ص٣٣، ٣٤).

(٢) عمدة القاري والسامع في ختم الصحيح الجامع للسخاوي (ص١١٠-١١١).

(٣) تاريخ الإسلام (١٤٣/٦)، طبقات الشافعية (٢١٦/٢).

(٤) التلخيص شرح صحيح البخاري للنووي (٢٠٣/١).

(٥) تاريخ بغداد (٣٣٠/٢).

قال عبد الله بن محمد الصارفي: «كنت عند أبي عبد الله في منزله، فجاءته جارية وأرادت دخول المنزل، فعثرت على محبرة بين يديه، فقال لها: كيف تمشين؟قالت: إذا لم يكن طريق كيف أمشي، فبسط يديه، وقال لها: اذهبي فقد أعتقتك، قال: فقيل له فيما بعد: يا أبا عبد الله، أغضبتك الجارية؟قال: إن كانت أغضبتني فإني أرضيت نفسي بما فعلت».[1]

عبادته وتبتله:

جسّد الإمام البخاري أروع الأمثلة في العبادة والإنابة، وتجلّت في سيرته مظاهر الصلاح والتقوى، فلم يكن علمه نظريًّا مجردًا، بل اقترن بالعمل والتَّطبيق، فكان علمه باعثًا على العمل والتطبيق العملي.

-كان محمد بن إسماعيل البخاري إذا كان أول ليلة من شهر رمضان يجتمع إليه أصحابه، فيصلي بهم ويقرأ في كل ركعة عشرين آية، وكذلك إلى أن يختم القرآن، وكان يقرأ في السَّحَر ما بين النصف إلى الثلث من القرآن، فيختم عند السحر في كل ثلاث ليالٍ، وكان يختم بالنهار كل يوم ختمة، وتكون ختمة عند الإفطار كل ليلة ويقول: عند كل ختم دعوة مستجابة».[2]

خشوعه وإقباله على العبادة:

قال أبو سعيد بكر بن منير:«كان محمد بن إسماعيل يصلي ذات يوم فلسعه الزنبور سبع عشرة مرة، فلما قضى صلاته قال: انظروا أيش هذا الذي آذاني في صلاتي؟ فنظروا فإذا الزنبور قد ورمه في سبعة عشر موضعًا ولم يقطع صلاته».[3]

خلاصه وحسن مقصده:

لم يُعنَ البخاري بمدح الناس أو ذمِّهم؛ إذ استوى عنده المدح والقدح، وكان يقول:«الحامد والذَّام عندي سواء».[4]

بعده عن الغِيبة والخوض في أعراض الناس:

قال محمد بن إسماعيل:«إني أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحدًا».[5]

---

(1) سير أعلام النبلاء (٤٥٢/١٢).
(2) تاريخ بغداد (٣٣١/٢).
(3) المصدر السابق (٣٣١/٢).
(4) المصدر السابق(٣٥٢/٢).
(5) المصدر السابق(٣٣٢/٢).

المطلب الرابع: آثاره العلمية[١]

النوع الأول: تصانيف موجودةٌ مروية بالسماع أو الإجازة:

- "الأدب المفرد": رواية أحمد بن محمد الجليل.[٢]
- "رفع اليدين في الصلاة"، و"القراءة خلف الإمام": يرويهما محمود بن إسحاق الخُزاعي[٣].
- "بر الوالدين": رواه عنه محمد بن دلويه الورَّاق.[٤]
- التّاريخ الكبير": قال البخاري: «أخذ إسحاق بن راهويه كتاب "التاريخ" الذي صنّفته، فأدخله على عبد الله بن طاهر الأمير فقال: أيُّها الأمير، ألَا أُريك سِحرًا».[٥]وهوأول مؤلفات البخاري، وقد ألَّفه في الثامنة عشرة من عمره بين قبر النبي (ﷺ) ومنبره.[٦]
- "التاريخ الأوسط": رواه عنه عبد الله بن أحمد الخفَّاف[٧]، وزنجويه بن محمد اللباب[٨].
- التاريخ الصغير": رواه عنه محمد بن عبد الله الأشقر.[٩]
- خلق أفعال العباد": صنَّفه بسبب ما وقع بينه وبين الذّهلي، ورواه الفربري.

النوع الثاني: تصانيف ذكرها الأئمة في مصنفاتهم ولا يُعلم عن وجودها شيء:

---

(١) الفوائد الدراري (ص١٤٢)، سيرة الإمام البخاري (ص٢٨٠).

(٢) أبو الخير أحمد بن محمد الجليل بن خالد بن خالد بن حريث بن خالد بن المنذر بن الجارود العبدي البزار البخاري، يقال له: العبقسي. روى عن البخاري، وروى له النيازكيّ، وقد سمع منه كتاب "الأدب المفرد". توضيح المشتبه(٤٤٥/٣)، الأنساب (٢٢٩/١٣).

(٣) محمود بن إسحاق القوّاس البخاري هو آخر من روى عن البخاري، وتوفِّي سنة (٣٣٢هـ). الإرشاد (٩٦٨/٣).

(٤) العلامة الكبير أبو حامدٍ أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن دلُّويه الدلُّوييُّ، الأُستوائيُّ، الشافعي، من قرى نيسابور، سمعأبا أحمد الحاكم، وولي قضاء عُكْبرا، له حظٌّ من معرفة الأدب والعربية، قال الذّهبي: «كان صدوقًا»، ومات سنة ستٌّ وثلاثين وأربعمائة. سير أعلام النبلاء (٥٨٢/١٧).

(٥) تاريخ دمشق (٧٥/٥٢)، تهذيب الكمال (٤٤٠/٢٤).

(٦) قال البخاري: «فلما طعنت في ثماني عشرة سنة جعلت أصنِّف قضايا الصحابة والتابعين... وصنَّفت كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر الرسول (ﷺ) في الليالي المقمرة. تاريخ بغداد (٣٢٥/٢).

(٧) أبو محمد عبد الله بن أحمد بن عبد السلام النيسابوري، الخفّاف، نزيل مصر، روى عن البخاري ولازمه، حدَّث عنه النسائي والعقيلي، وتوفّي بمصر سنة أربعٍ وتسعين ومائتين.سير أعلام النبلاء(٨٨/١٤).

(٨) أبو محمد زنجويه بن محمد بن الحسن النيسابوري، اللّبّاد، قال الذّهبي: «الشيخ، القدوة، الزاهد، العابد، الثقة». توفّي سنة ثمانٍ عشرة وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء (٥٢٢/١٤).

(٩) تذكرة الحفاظ (١٧٦/٣)، سير أعلام النبلاء (٣٠٣/١٤).

- "الجامع الكبير": ذكره الإمام ابن طاهر.[١]
- "المسند الكبير " و"التّفسير الكبير": ذكرهما الفربري.
- "الأشربة": ذكره الدّارقطني في "المؤتلف والمختلف"[٢].
- "كتاب الهبة": ذكره ورَّاقه.[٣]
- "أسامي الصحابة"، و"الوحدان"[٤]، و"العلل": ذكرها ابن منده.
- "الكنى"[٥]: ذكره أبو أحمد الحاكم ونقل منه.
- "الفوائد": ذكره الترمذي في "جامعه".[٦]
-"المبسوط": ذكره الخليلي في "الإرشاد"، وأن مهيب بن سليم رواه عنه.[٧]

امتحانه والشدة التي ألمت به:

تعرض الإمام –رحمه الله– لبعض المحن:

الأولى: قال ابن عدي:«ذكر لي جماعةٌ من المشايخ أن محمد بن إسماعيل البخاري لـمَّا ورد نيسابور واجتمع النّاس وعقد به المجلس، حسده من كان في ذلك الوقت من مشايخ نيسابور؛ لما رأوا إقبال الناس واجتماعهم عليه، فقيل: يا أصحاب الحديث، إن محمد بن إسماعيل يقول: اللّفظ بالقرآن مخلوقٌ. فامتحنوه في المجلس، فلما حضر الناس مجلس البخاري، قام إليه رجلٌ فقال: يا أبا عبد الله، ما تقول في اللفظ بالقرآن مخلوقٌ هو أم غير مخلوقٍ؟ فأعرض عنه البخاري ولم يجبه، فقال الرجل: يا أبا عبد الله، وأعاد عليه القول، فأعرض عنه البخاري فلم يجبه، فقال الرجل: يا أبا عبد الله. وأعاد عليه القول، فأعرض عنه البخاري ولم يجبه، ثم قال في الثالثة، فالتفت إليه محمد بن إسماعيل فقال: القرآن كلام الله غير مخلوقٍ، وأفعال العباد مخلوقةٌ، والامتحان بدعةٌ، فشغب الرجل وشغب الناس، وتفرّقوا عنه، وقعد البخاري في منزله».[٨]

---

(١) ذكره ابن حجر في مقدمة الفتح (٤٩٢/١)، كشف الظنون (٥٧١/١).
(٢) المؤتلف والمختلف (١٧٥٠/٤-١٩٧٣).
(٣) سير أعلام النبلاء (٤١٠/١٢)
(٤) وهو مَن ليس له إلا حديثٌ واحد من الصحابة.
(٥) وقد طُبع الكتاب في طبعتين: طبع الكتاب في ذيل التاريخ الكبير للبخاري ضمن الجزء الثامن، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، مصورة من الطبعة الهندية – حيدر آباد، وطبعة دار الفكر – بيروت، تحقيق: السيد هاشم الندوي.
(٦) أخرجه الترمذي في "السنن" برقم (٣٧٤٢).
(٧) انظر: مقدمة فتح الباري لابن حجر (٤٩٢/١).
(٨) أسامي من روى عنهم البخاري لابن عدي (ص٥٥).

وقد حذّر الذهلي من حضور مجلسه، وقال: «من حضر مجلسي فلا يحضر مجلس هذا، فإنه قد أظهر خلاف السنة»، فجفاه النّاس، فلم يقربه أحدٌ عدا مسلم بن الحجاج وأحمد بن سلمة، فلما كان في اليوم الثاني حضرا عند محمد بن يحيى، فقال محمد بن يحيى: أحظر على من قال: «لفظي بالقرآن» أن يقرب مجلسي.فقام مسلم بن الحجاج فخرج، وتبعه أحمد بن سلمة، فقال محمد بن يحيى:«لا يساكني هذا الرجل في البلد»، فخشي البخاري أن يلحقه منه مكروهٌ فخرج.[١]

قال الخطيب:«كان مسلم يناضل عن البخاري حتى أوحش ما بينه وبين الذهلي بسببه».[٢]

الثانية: كانت مع السلطان، فقد بعث الأمير خالد بن أحمد الذهلي؛ والي بخارى، إلى محمد بن إسماعيل أن احمِل إليَّ كتاب "الجامع" و"التاريخ" وغيرهما؛ لأسمع منك، فقال لرسوله: أنا لا أذل العلم، ولا أحمله إلى أبواب الناس، فإن كانت لك إلى شيء منه حاجة، فاحضر في مسجدي، أو في داري. فكان سبب الوحشة بينهما هذا.[٣][٤]

قال الحاكم: «وتمسك محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري وقال: إنه أخرجه من نيسابور، وهو إمام عصره، وقيل: سبب إخراجه خالد بن أحمد الذهلي الأمير خليفة الطاهرية ببخارى؛ لأن أبا عبد الله محمد بن إسماعيل أبى تعليم أولاده. رحمة الله عليه رحمة واسعة».[٥]

وفاته:

«وتوفي في خرتنك[٦] ليلة السبت عند صلاة العشاء ليلة الفطر، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر يوم السبت لغرة شوال من سنة ست وخمسين ومائتين.عاش اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يومًا».[٧]

---

(١) انظر :تاريخ نيسابور (ص٢٩)، تاريخ بغداد (٣٥٢/٢)، تاريخ الإسلام(١٥٨/٦)، تقييد المهمل (٤١/١).

(٢) تاريخ بغداد (١٢١/١٥).

(٣) سير أعلام النبلاء (٤٦٤/١٢).

(٤) قال الحاكم: «له ببخارى آثار محمودة كلها، إلا موجدته على البخاري، فإنها زلة، وسبب لزوال ملكه». السير (٤٦٦/١٢).

(٥) تاريخ نيسابور (ص٢٩).

(٦) قرية بينها وبين سمرقند ثلاثة فراسخ، بها قبر البخاري، ينسب إليها أبو منصور غالب بن جبرائيل الخرتنكي، وهو الذي نزل عليه البخاري ومات في داره.معجم البلدان (٣٥٦/٢).

(٧) انظر: تاريخ بغداد(٣٢٤/٢)،وفيات الأعيان(١٩٠/٤)،تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (٥٦٤/٢).

المبحث الثاني
التَّعريف بالجامع الصَّحيح
المطلب الأول: اسمه وموضوعه

◆**اسمه:** الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله (ﷺ) وسننه وأيَّامه.[1]

◆**الجامع:** الكتاب الذي يجمع أبواب الحديث؛ كالعقائد، والأحكام، والسير، والآداب ونحوها.

◆**المسند:** ما اتصل سنده إلى النبي (ﷺ).

◆**المختصر:** الذي لم يشمل جميع الصحيح، بل اقتصر على بعضه؛ لقوله: «وتركت من الصحاح لحال الطول».

◆من أمور الرسول (ﷺ) وسننه وأيامه: هذا موضوعه، وهو جمع السنة النبوية في مصنف شامل للصحيح.

الباعث إلى التأليف:

١. غاية في نفسه:

تدل القرائن على أن الغاية المقصودة من التأليف رغبة جازمة، ومقصد داخلي دفعه لجمع الأحاديث الصحيحة وتحريرها. قد يكون ذلك بتوفيق وإلهام إلهيّ خصّ الله به المؤلف، ليهيئ للأمة كتابًا يُعدُّ من أصح الكتب بعد كتاب الله (ﷻ)، ولما حباه الله (ﷻ) بالاستعداد الفطري من الذكاء والفطنة، والعلم الغزير، والإحاطة بأحوال الرواة، ولما تميّز به من سعة المحفوظات.

٢. رؤيا رآها في المنام:

قال محمد بن إسماعيل: «رأيت النبي(٨) فى المنام وكأني واقف بين يديه وبيدي مروحة أذبُّ عنه، فسألت بعض المعبِّرين، فقال: أنت تذبُّ عنه الكذب، فهو الذى حملني على إخراج الصحيح».[2]

٣. استجابة لشيخه:

قال محمد بن إسماعيل: «كنت عند إسحاق بن راهويه، فقال لنا بعض أصحابنا: لو جمعتم كتابًا مختصرًا لسُنن النبي صلَّى اللّه عليه وسلَّم، ذلك في قلبي، فأخذت في جمع هذا الكتاب؛ يعني كتاب الجامع».[3]

---

(١) وافقه الكلاباذي في رجال صحيح البخاري (٢٣/١)،والنووي في تهذيب الأسماء واللغات (٧٣/١)، وابن رشيد السبتي في إفادة النصيح (ص٨٢).انظر: تحقيق اسمي الصحيحين لعبد الفتّاح أبي غدّة (ص٩-١٢).

(٢) تهذيب الأسماء واللغات (٧٤/١)، مقدمة فتح الباري (٧/١).

(٣) تاريخ بغداد (٣٢٦/٢).

مدته ومكانه:

مدته:

مكث الإمام البخاري في تأليف "الصحيح" ستة عشر عامًا،قال محمد بن إسماعيل البخاري: «صنفت كتابي الصحاح لست عشرة سنة، خرَّجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حُجّة فيما بيني وبين الله تعالى».[١]

مكانه:

قال محمد بن إسماعيل البخاري: «أقمت بالبصرة خمس سنين معي كتبي أصنّف، وأحجّ في كلّ سنةٍ، وأرجع من مكة إلى البصرة».[٢]

وقيل: صنَّفه بمكة، قال ابن عدي: «سمعت عبد القدوس بن همّام يقول: سمعت عدَّةً من المشايخ يقولون: دوَّن محمد بن إسماعيل البخاريُّ تراجم جامعه بين قبر النبي (ﷺ) ومنبره، وكان يصلي لكلّ ترجمةٍ ركعتين».[٣]

قال المقدسي: «والقول الأول عندي أصحّ».

قلت: وبحكم امتداد فترة تصنيف البخاري لكتابه مدة طويلة، ولدوام ارتحاله بين الأمصار، وتنقُّله بين البلدان، فليس ببعيد أن يكون تحريره وقع في بلدان شتى، **قال النووي:** «والجمع بين هذا كلِّه ممكنٌ، بل متعينٌ، فإنه قد قدَّمنا عنه أنه صنَّفه في ست عشرة سنةً؛ فكان يُصنِّف منه بمكَّة والمدينة والبصرة وبخارى».[٤]

طريقة تأليفه:

١. كان لا يضع حديثًا حتى يصلي ركعتين، قال محمد بن يوسف الفربري:«قال لي محمد بن إسماعيل البخاري:«ما وضعت في كتاب الصحيح حديثًا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين».[٥]

٢. كان يصلي ركعتين لكل ترجمة ركعتين.كما أخبر عن نفسه.[٦]

٣. بلغ هذا المشروع مكانة بارزة عند الإمام البخاري حتى استولى على تفكيره، وأقض مضجعه، وأسهر ليله، **قال محمد بن أبي حاتم الورَّاق:** «كان أبو عبد الله إذا كنت معه في سفر يجمعنا بيتٌ واحدٌ إلا في القيظ أحيانًا، فكنت أراهُ يقوم في ليلةٍ واحدةٍ

---

(١) المصدر السابق (٣٣٣/٢)، وفيات الأعيان (١٩٠/٤).
(٢) التلخيص شرح صحيح البخاري (٢١٧/١).
(٣) أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري (ص٥٢)، تاريخ بغداد (٣٢٧/٢).
(٤) التلخيص شرح صحيح البخاري (٢١٨/١).
(٥) تاريخ بغداد (٣٢٧/٢).
(٦) أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري (ص٥٢)، تاريخ بغداد (٣٢٧/٢).

خمس عشرة مرة إلى عشرين مرة، في كلّ ذلك يأخذ القدَّاحة فيوري نارًا ويسرج، ثمّ يخرج أحاديث فيعلِّم عليها، ثمّ يضع رأسه. وكان يصلّي وقت السَّحر ثلاث عشرة ركعة، وكان لا يوقظني في كل ما يقوم، فقلت له: إنك تحمل على نفسك في كلّ هذا ولا توقظني! قال: أنت شابٌّ ولا أحب أن أفسد عليك نومك».[١]

٤.لم يستوعب كل الصحيح، ولا جميع محفوظه، قال محمد بن إسماعيل البخاري: «ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صحّ وتركت من الصحاح لحال الطول».

٥. وبعد الفراغ منه عرضه على الأئمة، قال أبو جعفر العقيلي: «لمّا ألَّف البخاريُّ كتابه الصَّحيح، عرضه على علي بن المديني، ويحيي بن معين، وأحمد بن حنبل وغيرهم، فامتحنوه، وكلّهم قال: كتابك صحيحٌ إلا أربعة أحاديث، قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة».[٢]

المطلب الثاني: مميزات الصحيح

١. التزام الإمام البخاري للصحة:

قال: «ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صحَّ، وتركت من الصحاح مخافة الطول». قال الحافظ ابن حجر: «التزم فيه الصحة، وأنه لا يورد فيه إلا حديثًا صحيحًا. هذا أصل موضوعه، وهو مستفاد من تسميتة إيَّاه الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه».[٣]

٢. التكرار:غرض البخاري في إيراد الحديث "مكررًا":

١. الغرض الأول: إزالة الشبهة عن الناقلين، وذلك حيث روى الحديثَ بعضُ الرُّواة تامًّا، وبعضهم مختصرًا، فيرويه البخاري كما جاء تامًّا ومختصرًا لإزالة الشبهة عن ناقليه.

٢. الغرض الثاني: بيان اختلاف ألفاظ الرواة، وذلك حيث اختلفت عبارات الرواة، فيحدث راوٍ حديثًا فيه كلمة محتملة لمعنًى آخر، فيورده المؤلف لطُرقه إذا صحَّ على شرطه، ويفرد لكل لفظة بابًا مفردًا.

٣. الغرض الثالث: ترجيح أمرٍ من الأمرين المتعارضين؛ حيث إن الحديث إذا تعارض فيه الوصل والإرسال، أو الوقف والرفع، فإذا ترجَّح عنده الوصل والرفع اعتمدهما، وذكر الإرسال والوقف منبهًا على أنه لا تأثيرهما عنده.

---

(١) تاريخ الإسلام (١٤٦/٦).
(٢) تغليق التعليق (٤٢٣/٥)، مقدمة فتح الباري (٤٨٩/١).
(٣) مقدمة فتح الباري (٨/١).

٤- الغرض الرابع: دفع توهم الزِّيادة في الإسناد، فقد يزيد بعض الرُّواة رجلًا في الإسناد، فإذا كان ذلك بحيث يصح عنده أن الرَّاوي سمعه من شيخ حديثه عن آخر ثمّ لقي آخر فحدّثه به، فكان يروي ذلك الرّاوي على الوجهين، فيورد البخاريُّ الإسناد على الوجهين لإزالة توهم الزِّيادة في الإسناد.

٥- الغرض الخامس: تصريح السماع، وذلك حيث يورد الحديث المعنعن، ثم يورده من طرق أخرى صرَّح فيها الراوي بالسماع، وذلك لاشتراطه ثبوت اللقاء.

٦. الغرض السادس: إخراج الحديث عن حدِّ الغرابة، وقد يعتقد من ليس من أهل الصنعة أنّ الحديث مكرر.

٧. بيان طرق الحديث، وذلك حين يشتمل الحديث على معانٍ وله طرق، فيورد المؤلف في كل باب غير الطريق الأول.[١]

٣. فقهه في التراجم. والتراجم: «هي الصيغ الاستدلالية الموجزة التي يضعها الإمام كمقدمات للأبواب والفصول، وتعد تجسيدًا لاجتهاده الفقهي وقدرته على استنباط الأحكام الشرعية من الأحاديث، يوردها بأساليب منوعة من أحاديث متصلة أو معلقة، أو آية قرآنية، أو أقوال للصحابة أو غيرهم توضح استنباطه الفقهي، وتارة تحتمل أكثر من معنًى».

قال الحافظ **ابن حجر**:«وكذلك الجهة العظمى الموجبة لتقديمه، وهي ما ضمنه أبوابه من التراجم التي حيرت الأفكار وادهشت العقول والأبصار، وإنَّما بلغت هذه الرُّتبة وفازت بهذه الخطوة لسبب عظيم أوجب عظمها، وهو ما رواه أبو أحمد بن عدي عن عبد القدوس بن همام، قال: شهدت عدة مشايخ يقولون حول البخاري تراجم جامعه؛ يعني بيضها بين قبر النبي صلى الله عليه وسلم ومنبره، وكان يصلّي لكل ترجمة ركعتين».[٢]

وقال الحافظ أنور شاه الكشميري: «والبخاري سبَّاق غاياتٍ، وصاحب آيات في وضع التراجم، لم يسبقه به أحد من المتقدّمين، ولم يستطع أن يحاكيه أحدٌ من المتأخرين، فكان هو الفاتح لذلك الباب، وصار هو الخاتم».[٣]

إذًا، فالتراجم تنقسم إلى **<u>قسمين:</u>**

١. **التراجم الظاهرة:** هي العناوين التي تتوافق مطابقةً مع ما أوردت لأجله من أحاديث، وغرضها الإعلام المباشر بمضمون الباب.

---

(١) عادات الإمام البخاري في صحيحه (ص٦٢-٦٤).
(٢) فتح الباري لابن حجر (١٣/١).
(٣) فيض الباري (ص٤٠).

٢.**التراجم الخفية:** هي العناوين التي تكون دلالتها غير ظاهرة؛ كأن تحتمل أكثر من معنًى، وغرضها هو شحذ الأذهان، وإعمال الفكر.

قال ابن رشيد: «وإنما وقع للبخاري (f) هذا لما كان عليه من النُّفوذ في غوامض المعاني، والخلوص من مبهماتها، والغوص في بحارها، والاقتناص لشواردها، وكان لا يرضى إلا بدرة الغائص، وظبية القانص».[١]

ثناء العلماء عليه:

– قال الإمام النسائي: «ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل».[٢]

– قال النووي: «اتفق العلماء على أن أصحَّ الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقَّتهما الأُمّة بالقبول، وكتاب البخاري أصحُّهما وأكثرهما فوائد، ومعارف ظاهرة وغامضة».[٣]

– قال الحافظ ابن كثير: «كتابه الصحيح يُستسقى بقراءته، وأجمع العلماء على قبوله وصحة ما فيه».[٤]

– قال القاسم بن يوسف السبتي التجيبي: «وكان من جملة الوصية التي أوصاني بها التقيُّ الفاضل أبو العباس ابن تيمية أنه قال: ما في الكتب المصنفة المبوبة كتاب أنفع من صحيح محمد بن إسماعيل، وصدق ابن تيمية، والله تعالى يفهمنا ما فيه، ويرشدنا للعمل بمقتضاه بمنِّه وكرمه»[٥]

دعاؤه بالبركة للصحيح:

قال: «قال: وأنا أرجو أن يبارك الله تعالى للمسلمين في هذه المصنفات».[٦]

قال أبو عمرو: «فلقد بارك الله تعالى فيها».[٧]

المطلب الثالث: رواة صحيح البخاري

١. محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري. قال عنه الباجي: «ثقةٌ مشهور»[٨]، وقال السمعاني: «كان ثقةً ورعًا»[٩]. وقد سمِعه من مُصنِّفه مرتين؛

---

(١) إفادة النصيح (ص٩٨).
(٢) تاريخ بغداد (٣٢٢/٢)، تاريخ دمشق (٧٤/٥٢).
(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم (١٤/١)، التلخيص في شرح صحيح البخاري (٢١٣/١).
(٤) البداية والنهاية (٢٥/١١).
(٥) برنامج التجيبي (ص٨٣).
(٦) فتح الباري (٤٨٨/١).
(٧) التلخيص شرح صحيح البخاري (٢١٧/١).
(٨) إفادة النصيح بالتعريف بإسناد الجامع الصحيح لابن رشيد السبتي (ص٨١).
(٩) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة(ص١٢٦)برقم(١٤٢)عن السمعاني في "أماليه"

حيث قال: «كان سماع محمد بن يوسف الفربريّ هذا الكتاب من محمد بن إسماعيل البخاري مرّتين».[١]

«سمع كتاب الصحيح لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل، فما بقى أحد يروي عنه غيري»[٢]. مات في شهر شوال من سنة عشرين وثلاثمائة.[٣]

بقي الفربري بعد وفاة البخاري يروي "صحيح البخاري" أربعة وستين سنةً، فانتشر الكتاب بروايته، وأخذها عنه العدد الكبير، وأتقنها عنه شيوخ أبي ذر الثلاثة الحُفَّاظ.

٢.أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن داود المستملي البلخيّ. قال عنه الغسّاني: «من الثقات المتقنين»[٤]، وقال السمعاني: «الحافظ، وكان عالمًا عارفًا بأحاديث أهل بلخ ومشايخهم والتواريخ، وجمع علومهم... وكان بندارًا في الحديث».[٥]

قال الغساني: «وتوفي أبو إسحاق المستملي سنة ست وسبعين وثلاثمائة، وكان سماعه ورحلته إلى الفربري سنة أربع عشرة وثلاثمائة».[٦]

٣. أبو محمد عبد الله بن محمد بن حمَّويه بن أحمد بن يوسف بن أعين السرخسي[٧] الحموي. قال عنه الباجي: «شيخ ثقة»[٨]. سماعه من الفربري إما سنة خمس عشرة، أو أربع عشرة وثلاثمائة».[٩] وتوفي لليلتين بقيتا من ذي الحجة سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة.[١٠]

٤. أبو الهيثم محمد بن المكّي بن زراع بن هارون بن زراع الكُشْمِيهَنِي المروزي. قال عنه الجيّاني: «إمام أديب ثقةٌ»، وقال: «سمع من الفربري بفربر في ربيع الأول من

---

(١) تقييد المهمل وتمييز المشكل (٦٤/١).

(٢) تاريخ بغداد (٣٢٨/٢).وقال ابن رشيد السبتي:«ومدَّ الله في عُمرِ أبي عبد الله الفربريِّ وبارك فيه حتى انفرد برواية الصّحيح زمانًا؛ لذهاب رُواته، فرحل إليه في روايته عنه، وتُوفس في سماعه فيه». إفادة النصيح (ص/٨٥).

(٣) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة (ص/١٢٦).

(٤) تقييد المهمل (٦١/١).

(٥) الأنساب للسمعاني (٢٤٤/١٢).

(٦) تقييد المهمل (٦٤/١).

(٧) نسبة إلى سرخس من مدن خراسان.إفادة النصيح (ص١٠٧).

(٨) إفادة النصيح (ص١١١).

(٩) المصدر السابق (ص١٠٩).

(١٠) المصدر السابق (ص١١٢).

سنة عشرين وثلاثمائة، وروى أيضًا عن غير الفربري».[1]

توفي في عرفة سنة تسع وثمانين وثلاثمائة، وكانت الرحلة إليه، وهو آخر من حدَّث بمرو.[2]

٥. أبو ذر عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن غفير بن عمرك بن خليفة الخزرجي، الهروي ثم المكي، المالكي.

المطلب الرابع: عناية العلماء به

انعقدت همم العلماء على خدمة صحيح البخاري، وتتابعت جهودهم في العمل عليه ما بين شارح له، ومختصرٍ، ومترجمٍ لروايته، وشارحٍ لتراجمه، ومستخرج له، فقد نال صحيح البخاري عناية كبرى من جهود الأئمة منذ عصر التدوين إلى عصرنا هذا، بل تنافست الجامعات اليوم في عقد المؤتمرات، وإخراج الرسائل الجامعية، وإطلاق المبادرات العلمية، ودعم البحوث المتخصصة سعيًا لخدمة صحيح البخاري. ومن المتعذر الإحاطة بجميع ما أُلِّف في شأن صحيح البخاري؛ لكثرته، وتشعبه. لكن سنلقي الضوء على بعض منها.

أولًا: أهم الشروح لصحيح البخاري:

١. أعلام الحديث، لأبي سليمان حمد بن محمد البستي الخطابي (المتوفى سنة ٣٨٨هـ)، وهو من أوائل الشروح وأهمها، وهو شرح مختصر ألَّفه استجابة لأهل بلخ.

٢. الكواكب الدراري، لشمس الدين محمد بن يوسف الكرماني (المتوفى سنة ٧٨٦هـ)، وهو شرح جامع ونافع.

٣. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للإمام ابن رجب الحنبلي (المتوفى سنة ٧٩٥هـ)، وصل فيه إلى كتاب الجنائز.

٤. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، للحافظ سراج الدين المعروف بابن الملقن (المتوفى سنة ٨٠٤هـ). قال ابن حجر: «اعتمد فيه على شرح شيخه القطب ومغلطاي، وزاد فيه قليلًا، وهو في أوائله أقعد منه من أواخره، بل هو من نصفه الثاني قليل الجدوى».[3]

٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ)، وهو من أوفى الشروح وأوعبها وأتمها. قال حاجي خليفة: «ولقد سمعت

---

(١) المصدر السابق (ص١١٤).
(٢) المصدر السابق (ص١١٧).
(٣) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس (٣١٥/٢).

كثيرًا من شيوخنا يقولون: شرح كتاب البخاري دَين على الأمة، يعنون أن أحدًا من علماء الأمة لم يوف ما جيب له من الشرح، أقول: ولعل ذلك الدين قُضي بشرح المحقق ابن حجر، والقسطلاني، والعيني بعد ذلك».[١]

- وقيل للشوكاني:«أما تشرح الجامع للبخاري كما شرحه الآخرون من العلماء؟ قال: لا هجرة بعد الفتح؛ يعني به فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني، ولا يخفى».[٢]

ثانيًا: أما الكتب التي عُنيت بتوضيح التراجم، فصنف فيها جماعة،وسأكتفي باثنين:

١.فك أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة، لأبي عبد الله محمد بن منصور بن حمامة المغربي السّلجماسي المالكي.

٢.المتواري على تراجم أبواب البخاري، لناصر الدين أحمد بن محمد المعروف بابن المُنيّر الإسكندراني (المتوفى سنة ٦٨٣هـ).

ثالثًا: كتب المستخرجات: صنف فيها جماعة، وسأكتفي باثنين:

١.مستخرج أبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجرجاني (المتوفى سنة ٣٧١هـ).

٢.مستخرج أبي بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني (المتوفى سنة ٤١٠هـ).

وهناك الكثير من التصانيف التي عُنيت بخدمة "صحيح البخاري"؛ كشرح الغريب، والمختصرات، والمستدركات، والعناية بمعلقات البخاري، وختم الصحيح، والعناية بالأطراف، والفهارس، وشيوخه... وغيرها مما لا يتسع المقام لذكرها.

المبحث الثالث

التعريف بالكتب التي تناولت رجال صحيح البخاري بالنقد عمومًا والدفاع عنه خصوصًا

المطلب الأول

التعريف بالكتب التي تناولت رجال صحيح البُخَاري بالنقد عمومًا

- "التتبع" -وهو ما أُخرج في الصحيحين وله علة[٣]- لأبي الحسن عليّ بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ): صنَّفه الدارقطني في نقد "الصحيحين"، وذكر فيه علل أحاديث الصحيحين، وتكلَّم في بعض رواتهما.

- جزء فيه: بيان أحاديث أودعها البُخَارِي -رحمه الله- كتابه الصحيح[٤]،لأبي الحسن

---

(١) كشف الظنون (٦٣٥/١).

(٢) الحطة في ذكر الصحاح الستة (ص٧١).

(٣) مطبوع مع كتاب "الإلزامات" للدارقطني، تحقيق: د. مقبل الوادعي، الناشر: دار الآثار، صنعاء، اليمن (١٤٣٠-٢٠٠٩م).

(٤) مطبوع بتحقيق الشيخ الدكتور: سعد الحميد، الناشر: دار الصميعي -الرياض، المملكة العربية السعودية (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).

الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)
اختص بصحيح البخاري دون مسلم،وفيه نقد رجال الصحيح وتعليل الحديث بهم.
- "البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومُسَّ بضرب من التجريح"[١]، لولي الدين أبي زُرعة العراقي (ت:٨٢٦هـ).

هذا الكتاب في نقد رجال الصحيحين؛ حيث يورد ترجمة الرواة ثم الجرح، وأحيانًا يتعقب، وقلما يدافع.

المطلب الثاني

التعريف بالكتب التي صُنّفت في الدفاع عن رجال صحيح البخاري

- "ذِكْرُ قوم أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحهما وضعفهم النسائي في كتاب الضعفاء"[٢]، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت:٣٨٥هـ).

وهي مجموعة من الأسئلة التي سألها ابن بُكير للدارقطني عن رجال الشيخين، تكلم فيه النسائي عن واحد وثلاثين راويًا، قوّى الدارقطني أربعة عشر راويًا، ووافق النسائي في خمسة عشر راويًا.
- "المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم"[٣]، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت:٤٠٥هـ).

أفرد مبحثًا في الذَّبِّ عن صحيحي البُخَارِي ومسلم، فيما عيب على كل واحد منهما من إخراج جماعة ممن تقدَّم ذكرهم في المسندين الصحيحين، والبيان أنهما لم يخرجا الحديث في كتابيهما إلا عن الثقات الأثبات.
- "تقييد المهمل وتمييز المشكل"[٤]، لأبي عليٍّ الجَيَّاني (ت:٤٩٨هـ).

حيث دافع فيه عن رجال الصحيحين، وهو معتدل في قبول أقوال الأئمة في الجرح والتعديل.
- "هدي الساري مقدمة فتح الباري"، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ).

هو مقدمة لفتح الباري، تناول فيه الكلام ابن حجر"الصحيح" ورجاله، وهو

---

(١) مطبوع بتحقيق:د. كمال الحوت، الناشر: دار الجنان، بيروت –لبنان (١٤١٠هـ-١٩٩٠م).
(٢) طبع بتحقيق: الشيخ علي حسن الحلبي، الناشر: دار عمار، عمان –الأردن (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
(٣) مطبوع بتحقيق: د. إبراهيم آل كُليب، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض–المملكة العربية السعودية (١٣٢٣هـ-٢٠٠٢م).
(٤) مطبوع بتحقيق: علي بن محمد العمران، ومحمد عزيز شمس، الناشر: دار عالم الفوائد، مكة-المملكة العربية السعودية (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

أبرز وأهم المراجع، والمرجع لكل المؤلَّفات التي جاءت بعده، فكل من جاء بعده عِيالٌ عليه.

– "درج الجرح والتعديل وتقرير ما هو الصحيح من الأقاويل فيمن تُكلِّم فيه من رجال البخاري"،ليحيى بن الحسين بن القاسم (ت:١١٠٠هـ).

مخطوط في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، مجاميع رقم (٤٦)، ص٦٥–٨٩، بخط المؤلِّف[١]، ذكره عبد الله الحبشي في "مصادر الفكر الإسلامي في اليمن".

وقد شهد العصر الحديث اهتمامًا كبيرًا وازديادًا ملحوظًا في الدراسات الأكاديمية الموجَّهة للدفاع عن رجال صحيح البُخاري؛ حيث تنوَّعت البحوث والرسائل العلمية في مناهجها،ومسائلها، وطُبِعت الرسائل الجامعية، ونُشرت البُحوث المحكمة في هذا المجال؛ مما أسفر عن عناية كبيرة برجال الصحيح، وإبراز الجهود النَّقدية التي تناولت رُواته.

أولًا: الرسائل العلمية:

– شيوخ البخاري المتكلم فيهم في الجامع الصحيح[٢]،لميسر رجب الداعور، إشراف:د.سلطان العكايلة.تناول فيه ثمانين راويًا ممن تُكلِّم فيهم من رجال صحيح البخاري،وقُدّمت هذه الأطروحة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه.

– الجواب والإبطال لما قيل في صحيح البخاري من الإعلال[٣]، للدكتور همام عبد الرحيم سعيد. وفيه جواب عن أحاديث البخاري التي انتقدها كبار علماء العِلل؛ حيث تناول بعض رجال البخاري.

– أحاديث الصحيحين ورجالهما[٤]، للدكتور نافذ حسين حماد. تناول فيه جماعة من رجال الصحيحين.

– مرويات المختلطين في الصَّحيحين[٥]،للدكتور جاسم محمد راشد العيساوي. تناول واختص بالمختلطين من رجال الصحيحين.

– منهج الحافظ ابن حجر في دفاعه عن رجال صحيح البخاري المتكلَّم فيهم[٦]، للدكتور صالح بن عبد الله الصياح، إشراف:د. محسن عبد الناظر. تناول فيه منهج

---

(١) فهرس مخطوطات مكتبة الجامع الكبير في صنعاء: أحمد رزق وآخرون (٣٥٣/١)، وخزانة التراث –فهرس المخطوطات (٨٣٨/٩٣).

(٢) مطبوع، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، سنة (٢٠١٠م).

(٣) مطبوع، الناشر: دار الفاروق، عمان –الأردن، سنة (١٤٤٥هـ–٢٠٢٣م).

(٤) مطبوع، دار النوادر، سوريا –دمشق، سنة (١٤٣٤هـ–٢٠١٣م).

(٥) مطبوع مكتبة الصحابة، الشارقة –الإمارات، سنة (١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م).

(٦) أطروحة مقدمة لاستكمال رسالة الدكتوراه، جامعة الملك سعود –المملكة العربية السعودية

منهج الإمام ابن حجر في دفاعه عن رجال صحيح البخاري المتكلم فيهم.

– الرواة الذين تكلم فيهم أبو حاتم وروى لهم البخاري في صحيحه[1]، للدكتور محمد ماهر المظلوم.جمع المؤلِّف الرجال الذين تَكَلَّم فيهم أبو حاتم ممن روى لهم البخاري.اعتنى بتحرير حال الرواة، وذكر مروياتهم في صحيح البخاري.

–رجال الصحيحين الذين تَكَلَّم فيهم ابن حِبَّان[2]، حماده يعقوب فروان. تناول الرجال الذين تكلم فيهم ابن حبان وهم من رجال الصحيحين.

– الرواة الذين أخرج لهم الإمام البُخَارِي في المتابعات[3]، للدكتور الدمراني عبد الله عبد الغني سعد. تناول رجال الصحيح المتكلَّم فيهم.

– رجال الصحيحين في ميزان أئمة الجرح والتعديل[4]، للدكتور علي عبد الباسط مزيد. تناول رجال الصحيحين،وقد تناولت الدراسة (١٨٧٥) راويًا.

– منهج البخاري ومسلم في الرواية عن المدلسين[5]، للدكتور محمد رضوان خليل أبو شعبان. تناول المدلسين من رجال الصحيحين.

– أسس أختيار الرواة عند الإمام البخاري[6]، للدكتور سعد الشيخ. تكلم فيه عن رجال البخاري ومناقشة الاعتراضات الشيعية المعاصرة.

– منهج الإمام البخاري في انتقائه من أحاديث الرواة المتكلم فيهم[7]، للدكتور بشير السيد شكر. تكلم عن منهج البخاري في الانتقاء.

– صيانة الصحيح عن القدح والتَّجريح[8]،لأبي عمرو ياسر بن محمد فتحي آل عيد،وهي دراسة في رجال البخاري المتكلم فيهم بما يوجب ردّ روايتهم.

– منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها[9]، للدكتور أبي بكر كافي.وفيه أفرد فصلًا بعنوان: موقف البخاري من الرواة الضعفاء. لم يستوعب الرجال المتكلم فيهم، وإنما ذكر نماذج قليلة فقط.

(١٤١٨هـ).

([1]) أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية، غزة (١٤٣١هـ-٢٠١٠م).

([2]) رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية، غزة (١٤٣١هـ-٢٠١٠م)، إشراف:د.نافذ حماد.

([3]) مطبوع، الناشر:المكتبة العُمَرية، دار الذخائر، مصر (١٤٤١هـ-٢٠٢٠م).

([4]) مطبوع، الناشر: مكتبة السنة، القاهرة –مصر، سنة (١٤٤١هـ-٢٠٢٠م).

([5]) مطبوع، الناشر: دار عيون (١٤٤٣هـ-٢٠٢٣م).

([6]) مطبوع، الناشر: تبصير، القليوبية – مصر، سنة (١٤٤٦هـ-٢٠٢٥م).

([7]) مطبوع، الناشر: دار اللؤلؤة، المنصورة-مصر، سنة (٢٠٢١هـ-١٤٤٢م).

([8]) مطبوع، الناشر: دار ابن الجوزي، الرياض –المملكة العربية السعودية، سنة (١٤٤٣هـ).

([9]) مطبوع، الناشر:دار ابن حزم، بيروت –لبنان، سنة (١٤٢٢-٢٠٠٠م).إشراف:حمزة المليباري.

- روايات من رُمي بالإرجاء في صحيح البخاري.. دراسة تطبيقية[١]، للدكتور إدريس عسكر حسن العيساوي.
- روايات المدلسين في صحيح البخاري[٢]، للدكتور عواد الخلف. تناول المدلسين في صحيح البخاري.
- الانتصار للصحيحين[٣]، للدكتور نافذ حسين حماد. تناول رجال البخاري المتكلَّم فيهم.
- إزالة إيهام القائلين بوجود الجهالة في بعض رجال الصحيحين[٤]، للدكتور وائل بن حمود هزاع. تناول رجال الصحيحين الموصفين بالجهالة.
- منهج الشيخين في انتقاء الرواة والأحاديث من خلال الصحيحين،لحسين رزاق لبزة.تناول منهج الشيخين في انتقاء الرواة.[٥]

ثانيًا: الأبحاث المحكمة:

- روايات المتكلم فيهم في الصحيحين[٦]،للدكتور مازن محمد السرساوي.
- رواة الصحيحين المتهمين بالوضع.. دراسة توثيقية [٧]،للدكتور نافذ حسين حامد.
- رجال البخاري الذين أوردهم في كتابه الضعفاء وروايتهم في الصحيح[٨]،لسالم بن صالح العماري.
- شيوخ البخاري المتكلم فيهم ممن ترجم لهم في التاريخ الكبير وروى لهم في الجامع الصحيح رواية واحدة، لإبراهيم العبادي،والدكتور عبد الكريم الوريكات.[٩]
- دراسة تطبيقية في مرويات المتهمين بالوضع في الصحيحين[١٠]،لحذيفة شريف الخطيب.

---

(١) مطبوع، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، سنة (٢٠٠٨م).
(٢) مطبوع، دار البشائر، بيروت –لبنان، سنة (١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م).
(٣) مطبوع، دار ابن الجوزي، الدمام– المملكة العربية السعودية، سنة (١٤٤١هـ).
(٤) مطبوع، دار اللؤلؤة، المنصورة –مصر، سنة (١٤٤١هـ–٢٠٢٠م).
(٥) رسالة مقدمة لجامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، معهد العلوم الإسلامية، سنة (١٤٣٨هـ–٢٠١٨م).
(٦) بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين المنعقد عام (٢٠١٠م) بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية.
(٧) بحث منشور في مجلة الصراط، السنة الثالثة عشرة، العدد الثاني والعشرون، عام (١٤٣٢هـ).
(٨) المصدر السابق.
(٩) المصدر السابق.
(١٠) المصدر السابق.

- الرواة الذين جرحهم البخاري وأخرج لهم في الصحيح[١]، للدكتور عبد الله بن فوزان الفوزان.
- منهج البخاري في الرواية عن المختلطين، للدكتور حسام الدين حجو،والدكتور ماجد عليوي،تناول رجال البخاري المختلطين في الصحيح.[٢]
- منهج البخاري ومسلم في إخراج الرواة المتكلم فيهم في الصحيحين[٣]، لزيد محمد إبراهيم عنتري،وإسلام طزازعة.

المبحث الثالث

مقدمة منهج البخاري في التعامل مع الرجال

يعد كتاب "الجامع الصحيح" من أصحِّ الكتب، فقد تلقَّته الأمة بالقبول في أنَّه أصح الكتب بعد كتاب الله (ﷻ)؛ لقوة شرطه، ولبراعته في الصناعة الحديثية، ولإتقانه للمرويات، ولعدالة رواته، ومع ذلك كله لم يسلم من النقد اليسير، فقد تكلم بعض النّقاد في النزر القليل من الرواة، ودار بينهم خلاف محدود. وهذا النقد من الخلاف التكميلي الذي لايمس جانب العدالة التي يقوم عليها أصل قبول الرواية، وإنّما يتعلق في الغالب بجانب الضبط والإتقان، إلا أن البخاري قد سار في كتابه بمنهجه الخاص الذي سنلقي عليه الضوء ونجليه ونظهره، والذي يظهر لنا فيه عبقريته في تعامله مع روايات المتكلم فيهم؛ مما جعل غالب النُّقَّاد يُقرُّون للبخاري بصحة الاستدلال، وسلامة المنهج، وتصدَّوا للدفاع عن البخاري وتأويل ماوُجّه إليه من نقد يسير.

قال الخطيب البغدادي: «ما احتج البخاري ومسلم به من جماعة عُلم الطعن فيهم من غيرهم محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب».[٤]

وقال النووي:«قال جمهور العلماء: لا يثبت الجرح إلا مفسَّرًا مبيّنَ السبب، لئلا يَجرحُ بما يتوهمه جارحًا وليس جارحًا. وفي الصحيحين جماعةٌ قليلةٌ جرَّحهم بعض المتقدّمين، وهو محمولٌ على أنّه لم يثبت جرحهم بشرطه».[٥]

وقال الذهبي: «فكلّ من خرّج له في "الصحيحين"فقد قفز القنطرة، فلا معدل عنه إلا ببرهانٍ بيِّن».[٦]

---

(١) البحث منشور على الشبكة.
(٢) البحث منشور على الشبكة.
(٣) نشر في مجلة الشريعة الدراسات الإسلامية (١٤٤٧هـ-٢٠٢٥م).
(٤) الكفاية (١/١٨٠)، البحر الذي زخر في ألفية السيوطي (٢/٥٧٦)، قواعد التحديث (ص١٩٠)
(٥) ما تمس إليه حاجة القاري للنووي (ص٦٥).
(٦) الموقظة (ص٨٠).

وقال الشوكاني:«ولا حاجة لنا في الكلام على رجال إسناده؛ فقد أجمع أهل هذا الشأن أنّ أحاديث الصحيحين أو أحدهما كلها من المعلوم صدقه، المتلقى بالقبول، المجمع على ثبوته. وعند هذه الإجماعات تندفع كل شبهة، ويزول كل تشكيك. وقد دفع أكابر الأئمّة من تعرض للكلام على شيء ممّا فيهما وردوه أبلغ ردٍّ، وبيَّنوا صحَّته، فالكلام على إسناده بعد هذا لا يأتي بفائدة يعتدُّ بها، فكل رواته قد جازوا القنطرة،وارتفع عنهم القيل والقال، وصاروا أكبر من أن يتكلَّم فيهم بكلام، أو يتناولهم طعن طاعن، أو توهين موهن».[١]

وقال القاسمي: «وبه يعلم مقدار رجال الصحيح، ومكانتهم في الفضل، وإن رام غمز واحد منهم، فإنما يغمز نفسه، ويذبّ علمه».[٢]

المطلب الأول: منهج البخاري في الرجال المتكلم فيهم عمومًا

بالتأمل في صنيع البخاري مع من تكلّم فيهم، من خلال التتبُّع الدقيق لمروياتهم، يتبيَّن أنَّ منهج البخاري يقوم على عدة أصول أساسية:

أولها: الانتقاء والتمييز: تعامل الإمام البخاري مع أحاديث الرُّواة المتكلم فيهم بمنهج "الانتقاء".

والمراد بالانتقاء هو:«اختيار الإمام البخاري في صحيحه من روايات من تكلّم فيه ما وجد أنَّ هناك قرينةً تدل على صحة حديثه خصوصًا، وأنه قد ضبط الحديث ضبطًا تامًّا، إمَّا أن يتابعه ثقةٌ، أو يكون الحديث له أصل، أو يكون هذا الرّاوي مقيّدًا، ويكون تخريج البخاري له في التوثيق المقيَّد».[٣]وله صور كثيرة، سأقتصر على بعض منها:

١. أحاديث الرَّاوي عن شيخ معين:

أولًا: الثقة المضعَّف عن شيخٍ معين.

من الدقائق التي تبرز منهجه: التفريق بين مرويات هذا الراوي باختلاف شيوخه؛ فقد يكون هذا الراوي ثقة في الأصل إلا أنه يخطئ في روايته عن شيخٍ معين، فلا يترك جميع أحاديثه، بل ينتقي من أحاديثه إن روى عن الثقات ما وافقهم عليه، ولم يخالفهم أو يعارضهم عليه، ويستبعد روايته عن الشيخ المضعَّف. وهذا من الجرح النسبي. وهذا كثير في صحيح البخاري.

---

(١) قطر الولي على حديث الولي للشوكاني (ص١٠٨).
(٢) حياة البخاري لجمال الدين القاسمي (ص٣٠).
(٣) منهج الإمام البخاري في الانتقاء (ص٢٧).

مثال ذلك: روايته عن ورقاء بن عمر اليشكري، فقد وثَّقه النُّقَّاد في الجملة، إلا أنهم ضعفوا أحاديثه عن منصور، قال العقيلي:«تكلّموا في حديثه عن منصور»[١]، وقال ابن عدي:«ولورقاء أحاديث كثيرة ونسخ، وله عن أبي الزناد نسخة، وعن منصور بن معتمر نسخة، وقد روى في جملة ما يروي أحاديث غلط في أسانيدها، وباقي حديثه لا بأس به».[٢]فلم يخرج البخاري في "صحيحه"من روايته عن منصور بن المعتمر، قال ابن حجر:«لم يخرج له الشيخان من روايته عن منصور بن المعتمر شيئًا».[٣]

ثانيًا: الرَّاوي الضعيف الموثق في شيخ معين:

قد يكون الرَّاوي فيه ضعفٌ أو كثيرُ الخطأ والوَهْم، لكنه موثَّق في شيخ معين، ومروياته عنه محكمة، كأن يكون لازَمه، أو من أهله وقرابته، أو من أهل بلده، أو ضبط مروياته لأي سبب، فإن البخاري لا يترك حديثه بالجملة، بل ينتقي من أحاديثه ما وافَق فيها الثقات، فالضعيف قد يُصيب، مع التنبيه أنَّ هذا التضعيف لا يتعلق بالعدالة، وإنما يتعلق بجانب الضبط.

مثال: الحكم بن عبد الله الأنصاري. قال يحيى الذهلي: «وقال أبو عبد الله: كان ثبتًا في شعبة... سمعت عبد الصمد يثبته، ويذكره بالضبط عند شعبة».[٤]

قال ابن عدي: «له مناكير لا يتابعه عليها أحد».[٥]

فهو ثقة ثبت في شعبة، وقع له بعض المناكير عند غيره، فلم يخرج له البخاري إلا عن شعبة، قال الحافظ ابن حجر: «فليس له في البخاري سوى حديثٍ واحدٍ في الزكاة أخرجه عن أبي قدامة عنه عن شعبة».[٦]

٢. أحاديث الراوي عن بلدٍ معين:

قد يروي الراوي في بلد، فيكون حديثه في ذلك البلد أضبط منه في موضع آخر، لبعده عن أصوله وكتبه، فيقع في الخطأ في الروايات، فيكون في بلد أوثق منه في آخر. أيضًا قد يكون الراوي من أهل هذا البلد، فيكون أوثق من غيره، فأهل البلد أضبط وأثبت لكثرة الالتقاء ولاستقرار الأحوال.

---

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي (٦/٢٣٨).
(٢) الكامل في الضعفاء (١٠/٣٠٢).
(٣) مقدمة فتح الباري (١/٤٤٩).
(٤) إكمال تهذيب الكمال (٤/٩٤).
(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/٢٥٥).
(٦) مقدمة فتح الباري لابن حجر (١/٣٩٨).

من هؤلاء معمر، فهو ثبت، ثقة، ضابط، إلا في حديثه عن البصريين، فقد أخطأ فيها ووهم، فقد أخرج له البخاري، لكن لم يخرج له في الصحيح عن أهل البصرة، قال الحافظ ابن حجر: «معمر بن راشد صاحب الزّهري كان من أثبت الناس فيه، قال ابن معين وغيره: ثقة إلَّا أنه حدث من حفظه بالبصرة بأحاديث غلط فيها... قلت: أخرج له البخاري من روايته عن الزّهري، وابن طاوس، وهمّام بن منبّه، ويحيى بن أبي كثير، وهشام بن عروة، وأيوب، وثمامة بن أنس، وعبد الكريم الجزري، وغيرهم، ولم يخرج له من روايته عن قتادة ولا ثابت البناني إلَّا تعليقًا، ولا من روايته عن الأعمش شيئًا، ولم يخرج له من رواية أهل البصرة عنه إلَّا ما توبعوا عليه عنه، واحتج به الأئمة كلهم».[١]

٣. الرواية عن المختلطين:

تعريف الاختلاط: «آفة عقلية تورث فسادًا في الإدراك، وتصيب الإنسان في آخر عمره، وتعرض له بسبب حادث ما؛ كفقد عزيز، أو ضياع مال، ومَن تصيبه هذه الآفة لكبر سنه يقال فيه «اختلط بآخره».[٢]

حكم الرواية عن المختلطين:

قال ابن الصلاح:«والحكم فيهم أنه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط، ولا يقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط، أو أشكل أمره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده».[٣]

الضوابط لإخراج روايات المختلطين في "الصحيح":

● ضبط زمن الاختلاط:أي أن يروي لهم ما رووه من مروياتهم التي رووها **قبل** زمن الاختلاط؛ من خلال إما تنصيص أهل العلم على ذلك،أو إحاطته ودرايته بحاله قبل وبعد التغير،أو فحص المرويات والتأكد من سلامتها وموافقتها لروايات الثقات.

● أن يثبت أن الراوي لم يحدّث بشيء بعد اختلاطه؛ ممّا يجعل مروياته سالمة من أثر الاختلاط، فلا يخشى على حديثه من التغير أو الوهم؛ كأن يحجب عن الناس. وهذا ما حصل مع جرير بن حازم، **قال عبد الرّحمن بن مهدي:**«جرير بن حازم اختلط، وكان له أولاد أصحاب حديث، فلما خشوا ذلك منه حجبوه، فلم يسمع أحدٌ منه في حال اختلاطه شيئًا».[٤]

---

(١) مقدمة فتح الباري (٤٤٤/١).
(٢) شرح علل الترمذي (١٠٣/١)، تحقيق: همام.
(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٩٢).
(٤) الجرح والتعديل (٥٠٥/٢).

● من منهج البخاري إذا روى لمن عرف بالاختلاط أن يورد حديثه مقرونًا بغيره؛ توخيًا وتحرزًا من أثر الاختلاط، واستظهارًا بصحة المتن من طريق آخر؛ على سبيل المثال: لم يرو البخاري لعطاء بن السائب سوى رواية واحدة مقرونة بأبي بشر جعفر بن إياس".

● من منهج البخاري في رواية حديث المختلطين –وهو ما يتّميز بالدقّة والتّحرّي البالغ– أنّه لا يروي عنهم إلا بواسطة من عُرف بإتقان حديثهم وتمييز صحيح مروياتهم من سقيمها، فهو يعتمد على الخواص من تلاميذهم المتقنين الذين لازموا شيوخهم قبل الاختلاط،وأحاطوا بأحاديثهم علمًا وضبطًا.

● الرواية لهم بالمتابعات والشواهد: ومقتضى هذا المسلك في الضوابط التي سار عليها البخاري في "تخريج أحاديث المختلطين" أنه لم يُسقط رواياتهم بإطلاق، وإنما فرَّق بين ما روي عنهم حال استقامتهم، وما روي بعد التغيّر، فجعل معيار القبول "صحة الروايات وسلامتها من الخلل والتغيّر، وموثوقّية من روى عنهم، والتأكد. وهذا المنهج يبرز لنا مدى دقة البخاري، وعمق معرفته بأحوال الرواة وطبقاتهم.

ثانيًا: من منهجه –رحمه الله– اعتبار الصلة والقرب والملازمة:

١. رواية الراوي عن أهل بيته: قد يخرج البخاري لراوٍ متكلم فيه ليس من جهة عدالته، وإنما من جهة الضبط أو السماع، ولكن ينتقي من حديثه ما رواه عن أبيه أو أخيه أو قريبه.ولاشك أنَّ هذه قرينة تقوي روايته، فالراوي أضبط وأثبت فيما يرويه عن أهله أو أقاربه،فأهل الرجل أدرى بحديثه لاعتبارات كثيرة، منها القرب،وشدة الملازمة،وتكرار السماع، وإمكان اللقاء، ومعرفته بأحوال الراوي ودقائق أموره كسبب الواقعة... وغير ذلك.

مثال: رواية إسماعيل بن أبي أويس[1]؛ روى عن خاله مالك بن أنس رحمه الله وأكثر عنه في الصحيح، قال ابن حجر: «إسماعيل بن أبي أويسٍ عبد اللّه بن عبد اللّه بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي،ابن أخت مالك بن أنس؛ احتج به الشيخان...»إلى قوله: «وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح، أن إسماعيل أخرج له أصوله، وأذن له أن ينتقي منها، وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به،

(1) قال ابن حجر:«وأما النسائي فإنّه أطلق القول بضعفه، وروى عن سلمة بن شبيب ما يوجب طرح روايته، واختلف فيه قول ابن معين؛ فقال مرّة:«لا بأس به»، وقال مرّة:«ضعيف»، وقال مرّة:«كان يسرق الحديث هو وأبوه»، وقال أبو حاتم:«محله الصدق، وكان مغفلًا»، وقال أحمد بن حنبل:«لا بأس به»، وقال الدارقطني: «لا أختاره في الصحيح»».

ويعرض عمَّا سواه، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنّه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح، من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلَّا إن شاركه فيه غيره، فيعتبر فيه».[١]

٢.**رواية البخاري عن شيوخه:** روى البخاري عن شيوخه المتكلم فيهم،فراعى في ذلك القرب والملازمة؛ لأنه أعرف بهم، وأخبر بحالهم، وأضبط لحديثهم،وأكثر ملازمة لهم، وأدرى بأحوال مروياتهم وصحيحها من سقيمها.

مثـــال: إسـماعيل بـن أبـان الـوراق الأزدي؛ مـن شـيوخ البخـاري، قـال البخاري:«صدوق»[٢]، وقال الجوزجاني:«... مائلًا عن الحق، ولم يكن يكذب في الحديث»[٣]، وقال ابن عدي: «يعني به ما عليه الكوفيون من التشيع، وأما الصدق فهو صدوق في الرواية»[٤]، وقال ابن حجر:«قلت: الجوزجاني كان ناصبيًّا منحرفًا عن عليٍّ، فهو ضد الشيعي المنحرف عن عثمان، والصواب موالاتهما جميعًا، ولا ينبغي أن يسمع قول مبتدع في مبتدع».[٥]

ثالثًا: من منهجه –رحمه الله– التّحرز والتّوقي:

فمن منهجه في انتقائه للرجال التَّحري والتَّحرز، وقد بلغ الإمام البخاري – رحمه الله– في تحرِّيه واحتياطه أن ترك رواية بعض الرواة لعدم تبيُّن حالهم عنده؛ تورُّعًا وتثبتًا في قبول الأخبار، قال البخاري: «وكل رجلٍ لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه لا أروي عنه ولا أكتب حديثه». [٦]، وقال أيضًا:«زمعة بن صالحٍ ذاهب الحديث، لا يدرى صحيح حديثه من سقيمه. أنا لا أروي عنه، وكلّ من كان مثل هذا فأنا لا أروي عنه»[٧]، وقال: «كان أيوب لا يعرف صحيح حديثه من سقيمه فلا أحدِّث عنه».[٨]

ولهذا المنهج صورٌ متعددة:

١. الرواية عن المبتدعة:

تعريف البدعة: «طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشريعة، يقصد بالسلوك

---

(١) فتح الباري لابن حجر (٣٩١/١).
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (١١٨/٢).
(٣) أحوال الرجال (ص١٣٦).
(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (١١٨/٢).
(٥) فتح الباري لابن حجر (٣٩٠/١).
(٦) العلل الكبير للإمام الترمذي (٣٩٤/١).
(٧) العلل الكبير للترمذي (ص٣٨٩).
(٨) المصدر السابق (ص٣٥) برقم (٢٤).

عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه».[١]

حكم رواية المبتدع:

اختلف أئمة الحديث في الرواية عن المبتدعة وفي الاحتجاج بما يروونه، على أقوال:

القول الأول: عدم قبول الرواية عن المبتدع؛ لأن فيها ترويجًا لأمره، وتنويهًا بذكره.قول مالك.

القول الثاني: القبول مطلقًا، سواء أكانت بدعة مفسِّقة أم مكفرة.[٢]

القول الثالث: التفريق بين البدعة الكبرى والبدعة الصغرى، فتقبل مرويات من وقع بالبدعة الصغرى؛إذ لو رُدّت مرويات هذا النوع لذهب جملة من الآثار النبوية، وفيه مفسدة بينة،وإن كانت البدعة كبرى، فهذا النوع لا يحتجُّ به ولا كرامة. وبه قال الإمام الذهبي[٣].

القول الرابع: التفريق بين الداعية وغير الداعية، فإن كان داعية لم يقبل، وإلا قبل إن لم يرو ما يقوِّي بدعته. وهو مذهب أكثر العلماء، وبه قال الإمام أحمد بن حنبل، ورجَّحه ابن الصلاح[٤].

وبعد الاطلاع على أقوال الأئمة في حكم رواية المبتدع، فإن الذي يترجح لدي ما يلي:

أولًا: بالنسبة لأقوال الأئمة في القول بعدم الأخذ برواية المبتدع، قد يكون المقصود هو "هجر المبتدع وتأديبه"، وليس ردّ حديثه مطلقًا، فلابد من التفريق بين الأخذ بروايته وتركها، فنجد أحيانًا أن أهل العلم يتركون الرواية عمن وقع ببدعة أو شبهة للتأديب، كما فعل الإمام أحمد، قال سعيد بن عمرو البرذعي:«سمعت الحافظ أبا زرعة الرّازي يقول: كان أحمد بن حنبل لا يرى الكتابة عن أبي نصر التمَّار، ولا عن يحيى بن معين، ولا عن أحد ممَّن امتحن فأجاب»[٥]، وقال الإمام الذهبي:«هذا أمر ضيق، ولا حرج على من أجاب في المحنة، بل ولا من أكره على صريح الكفر عملًا بالآية. وهذا هو الحق، وكان يحيى–رحمه الله– من أئمة السنة، فخاف من سطوة الدولة وأجاب».[٦]

---

(١) الاعتصام للشاطبي (٥٠/١).
(٢) انظر: الكفاية (ص١٩٤، ١٩٥).
(٣) ميزان الاعتدال (٤٩/١).
(٤) الكفاية (ص١٩٤)، مقدمة ابن الصلاح (ص١٠٣).
(٥) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي (ص٢٦١).
(٦) السير للذهبي (٨٧/١١).

ثانيًا: قولهم من كان داعيًا لبدعته لا تقبل روايته، ومن كان غير داعية فتقبل روايته؛إذ لو نظرنا للصحيحين لوجدنا مجموعة من الرواة كانوا دعاةً وقُبلت روايتهم في الصحيحين والسنن وغيرها من كتب السنة؛لأنهم وُصفوا بالصدق والضبط، فلا تؤثر بدعتهم في ردِّ روايتهم. وهذا الذي عليه المعوَّل في قبول الراويات، قال عليّ بن المدينيّ: «قلت ليحيى القطّان: إن عبد الرحمن قال: أنا أترك من أهل الحديث كلّ رأسٍ في بدعةٍ، فضحك يحيى وقال: كيف تصنع بقتادة؟ كيف تصنع بعمر بن ذرٍّ؟ كيف تصنع بابن أبي روّادٍ؟ وعدَّ يحيى قومًا أمسكت عن ذكرهم، ثم قال يحيى: إن ترَك هذا الضَّرب ترك حديثًا كثيرًا».[١]

ثالثًا:قسم بعض أهل العلم البدع إلى بدع مخففة وبدع مشددة، وبدعة الإرجاء تُعدُّ من البدع المخففة، قال الإمام الذهبي:«إبراهيم بن طهمان ثقةٌ من رجال الصحيحين، وكان مرجئًا، فهذا رجلٌ عالمٌ كبير القدر بخراسان، أخطأ في مسألة فكان ماذا؟ أفبمجرّد الإرجاء يضعَّف حديث الثِّقة ويهدر؟ فقد كان من هو أكبر من إبراهيم مرجئًا».[٢]

أخيرًا: وأكثر الكلام في البدعة نظري في كتب علوم الحديث وأصول الفقه، وأما من الناحية التطبيقية، فالخلاصة في موضوع البدعة –وهو الذي يظهر من صنيع الأئمة–أنهم لم يولوا قضية الابتداع في قبول الرواية وردّها أهمية كبيرة، وإنما الاعتماد عندهم على صدق الراوي وضبطه، فمتى ظهر صدقه وعُرف ضبطه قُبلت أحاديثه وإن كان فيه شيء من الابتداع، والتفريق بين الداعية وغيره، وما إذا روى ما يؤيّد بدعته أو لم يرو ما يؤيّد بدعته ليس له حظ كبير من التطبيق؛ فالعبرة بصدق الراوي وضبطه».[٣]

ضوابط واعتبارات قبول رواية المبتدع في الصحيح:

١.عدم قبول رواية المبتدعة المكفرين ببدعتهم، قال ابن حجر: «وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة».[٤]

٢.التّفريق بين البدعة التي من طبيعتها "الغلو" كالرفض، وبين البدعة "الأخف" كالتّشيع الخفيف، وبدعة الخوارج الغلاة وبدعة الأباضية.

---

(١) المصدر السابق (٣٨٧/٦).
(٢) الرواة الثقات (ص٣٥).
(٣) شرح نزهة النظر للدكتور إبراهيم اللاحم (ص٤٧٩).
(٤) مقدمة فتح الباري (٣٨٤/١).

٣.عدم قبول الكلام في تبديع أهل البدع بعضهم لبعض، مثل الجوزجاني وابن خراش، فالبخاري لا يعتمد على جرحهما.

٤.التّفريق في الاحتجاج بين أن تكون الرواية في الأصول والشّواهد والمتابعات، ومردّ هذا التفريق بين مدى ثقة الراوي وضعفه ومدى تعمق الراوي في البدعة.

٥.اعتبار حال الراوي في مشايخه وفيمن روى عنه، إذ لا شك أن البدعة تُنزل من رتبة صاحبها، فإن كان الراوي له خصوصية في شيوخه ارتفعت رتبته، وقد يحتج به.[١]

٢.الرواية عن المدلسين:

تعريف التدليس:«أن يروي الرّاوي عمن قد سمع منه ما لم يسمع منه موهمًا السّماع من غير أن يذكر أنه سمعه منه».[٢]

حكم عنعنة المدلس في الصحيحين:

اختلف العلماء في هذه المسألة،على قولين:

الأول: أنَّها محمولة على الاتصال والصحة، وهذا الرأي عليه عدد كبير من المحدثين، وجعلوا قبولهم للعنعنة هنا محمولًا على ثبوت المدلس من جهة أخرى. وممن قال بهذا الرأي ابنُ الصلاح، والنووي، والقطب الحلبي، والعلائي فيما نقله من غيره في "جامع التحصيل".

الثاني: معاملة المدلس في الصحيحين معاملته خارجهما. وذهب إلى هذا الرأي عدد لا بأس به من علماء الحديث، منهم ابن دقيق العيد، وابن المرحّل، والصنعاني، والحافظ ابن حجر.[٣]

ضوابط واعتبارات قبول عنعنة المدلّس في "الصحيح":

١. مجيء الحديث مصرحًا فيه بالسماع في "الصحيح" نفسه في موضع آخر أو خارج الصحيح.
٢. أن تكون رواية المدلس عن شيخه مقرونة بغيره.
٣. أن يكون المدلس من أثبت الناس في شيخه. واحتمال عنعنة المدلس عمن روى أكثر عنه ولازمه هو منهج أئمة الحديث، كرواية ابن جريج عن عطاء بن أبي

---

(١) انظر: رواية المبتدع بين القبول والرد للدكتور محمد رضوان أبو شعبان (ص٣٩١-٣٩٤)، بتصرف.

(٢) بيان الوهم والإيهام (٤٩٣/٥)، التبصرة والتذكرة (٢٣٥/١).

(٣) روايات المدلسين في صحيح البخاري (ص٢٤).

رباح.

٤. أن يتابع المدلس من هو ليس بمدلس؛ مما يرفع شبهة التدليس، قال أبو عاصم الضحَّاك:«والوليد بن مسلم وإن كان يخشى من تدليسه، فقد توبع، فأمِنَّا بذلك تدليسه».

٥. ألا يكون الحديث في الأصول، بل في المتابعات والشواهد، بل إن عددًا من المدلسين لم يخرج لهم البخاري في الأصول شيئًا، فهم ليسوا على شرطه كبقية بن الوليد، ومحمد بن إسحاق.

٦.أن ينص الراوي المعروف بتحرّيه على أن روايته المعنعنة عمن عرف بالتدليس قد تثبَّتَ منها وتحرَّاها؛ كرواية شعبة عن الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة؛ لقوله:«كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة»[١]، وقال ابن حجر: «وهي قاعدة حسنة تقبل أحاديث هؤلاء إذا كان عن شعبة ولو عنعنوها».[٢]

٧. معرفة الواسطة بين المدلس والمدلس عنه إن كان هناك تدليس، مثل: حميد الطويل.[٣]

رابعًا: الإنصاف النقدي؛ وهو عدم الاعتداد بالجرح غير المؤثر:

قال السخاوي: «وما ادّعاه من الاتفاق على ثقة نقلتهما قد لا يخدش فيه وجود حكاية التضعيف في بعضهم ممن قبلهما؛ لتجويز أنّهما لم يرياه قادحًا، فنزَّلا كلام الجمهور والمعتمد عندهما منزلة الإجماع»، وكذا قوله: «من غير اختلاف بين الثقات»[٤] ليس على إطلاقه، فإنه ليس كل خلاف مؤثر، وإنما المؤثر مخالفة الثّقة لمن هو أحفظ منه أو أكثر عددًا».[٥]

ولهذا المنهج صور عديدة، نذكر منها:

١. ومن الوجوه غير المؤثرة التي لا تتّصل بضبط الرّاوي ولا حفظه ما كان بسبب عمله عند السلطان، ولاشكّ أنَّ هذا الفعل لا يقدح في روايته؛ إذ لا علاقة له بمدى إتقانه أو حفظه لما يرويه، ولا يعد مؤثرًا في قبول الرواية من جهة الصناعة الحديثية؛ لكونه خارجًا عن ضوابط الجرح والتعديل المتعلقة بالعدالة والإتقان. من الأمثلة على ذلك **قول ابن حجر**:«حميد بن هلالٍ العدوي ثقةٌ عالِمٌ توقَّف فيه ابن سيرين لدخوله

---

(١) المعرفة للبيهقي (٦٥/١).
(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦٣١/٢).
(٣) انظر: روايات المدلسين في صحيح البخاري (ص٢٦-٣١).
(٤) يشير إلى كلام الحافظ العراقي في شرح التبصرة والتذكرة (١٣٥/١).
(٥) فتح المغيث للسخاوي (٥٣/١).

في عمل السُّلطان»[1]. ولم يلتفت البخاري لذلك واستشهد به في الصحيح، بل واستشهد به الجماعة.

٢. ومن أمثلة ما لا يعتدُّ به من الجرح كلامُ الأقران بعضهم في بعض؛ لدواعٍ دنيويّة، أو تعصّبٍ مذهبي، أو لغيره، فهو من صور الجرح غير المؤثر، فلا يقدح في الرَّاوي ولا يضعَّف حديثه. والمراد بالأقران «المتعاصرين في قرن واحد، والمتساوون في العلوم».[2]

مثال: ذُكر يحيى بن أبي كثير عند قتادة، فقال: متى كان العلم في السماكين؟!فذُكِر قتادة عند يحيى، فقال: لا يزال أهل البصرة بشرٍّ ما كان فيهم قتادة.

قال الذهبي: «كلام الأقران يطوَى ولا يُروى، فإن ذكر تأمله المحدث، فإنوجد له متابعًا وإلا أعرض عنه»[3]، وقال: «كلام الأقران إذا تبرهن لنا أنه بهوًى وعصبية لا يلتفت إليه، بل يطوى ولا يروى»[4]، وقال: «كلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعبأ به، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، ما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت أن عصرًا من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء».[5]

وقال السبكي: «وينبغي لك أيها المسترشد أن تسلك سبيل الأدب مع الأئمة الماضين، وأن لا تنظر إلى كلام بعضهم في بعض إلا إذا أتى برهان واضح، ثم إن قدرت على التأويل وتحسين الظن؛ دونك، وإلا فاضرب صفحًا عما جرى بينهم؛ فإنك لم تخلق لهذا، فاشتغل بما يعنيك ودع ما لا يعنيك. ولا يزال طالب العلم عندي نبيلًا حتى يخوض فيما جرى بين السلف الماضين، ويقضي لبعضهم على بعض. فإياك ثم إياك أن تصغي إلى ما اتفق بين أبي حنيفة وسفيان الثوري، أو بين مالك وابن أبي ذئب، أو بين أحمد بن صالح والنسائي، أو بين أحمد بن حنبل, والحارث المحاسبي، وهلم جرًّا».[6]فلم يلتفت البخاري إلى مثل هذا الكلام لعدم اتصاله بجهة الضبط والعدالة.

٣. الخطأ اليسير: يعدُّ الخطأ اليسير من المواضع غير القادحة في الرّاوي؛ إذ لا ينافي وصفه بالثقة؛ إذ المقرّر عند العلماء أن إطلاق وصف "الثقة" لا يقتضي

---

(1) تقريب التهذيب (ص٢١٩)، برقم (١٥٦٢).
(2) توضيح الأفكار (١٧٥/٢).
(3) سير أعلام النبلاء (٢٧٥/٥).
(4) المصدر السابق (٩٢/١٠).
(5) ميزان الاعتدال (١٣٦/١).
(6) قاعدة في الجرح والتعديل (ص٥٩-٦٢).

عصمته من الخطأ، وإنّما يراد به أنّ غالب رواياته صحيحة، وأنَّ الخطأ أو الوهم لا يكثر في حديثه؛ لهذا فإنّ الثقات قد يقع لهم بعض الخطأ، ولا يسلم من ذلك أحد، وقد وقع بعض الوهم لكبار الأئمة الجهابذة كشعبة، وسفيان، ومالك، دون أن يقدح في مكانتهم أو توثيقهم، **قال الإمام مسلم:**«فليس من ناقل خبر، وحامل أثر من السَّلف الماضين إلى زماننا، وإن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقّيًا وإتقانًا لما يحفظ وينقل،إلا الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله، فكيف بمن وصفت لك ممَّن طريقه الغفلة والسهو».[١]

قال الترمذي:«وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبت عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كثير أحد من الأئمة مع حفظهم».[٢]

٤. تضعيف الضعيف للثقة:

لا يلتفت أهل الحديث إلى تضعيف الضعيف؛ لأنّه هو ضعيف في نفسه، فكيف يحكم على غيره؟

مثالان على ذلك:

أولًا: عبد الرحمن بن يوسف بن خراش البغدادي: ردَّ أهلُ الحديث الطعون التي صدرت منه تجاه بعض الرُّواة، قال الإمام الذهبي: «هذا معثر مخذول، كان علمه وبالًا وسعيه ضلالًا. نعوذ بالله من الشقاء».[٣]

ثانيًا: محمد بن الحسين بن أحمد بن الحسين، أبو الفتح الأزدي الموصلي: لم يقبل أهل العلم جرح الأزدي، قال أبو النجيب عبد الغفار بن عبد الواحد الأرمويّ: «رأيت أهل الموصل يوهنون أبا الفتح الأزدي جدًّا ولا يعدُّونه شيئًا»[٤]، وقال أيضًا: «سألت أبا بكر البرقاني عن أبي الفتح الأزدي، فأشار إلى أنه كان ضعيفًا، وقال: رأيته في جامع المدينة وأصحاب الحديث لا يرفعون به رأسًا ويتجنبونه».[٥]

٥. تفرَّد بعض أهل العلم بالجرح ومخالفة جمهور أهل العلم:

وقد يتفرد أحد أهل العلم فيُجرِّح الراوي بما هو غير جارح، فلا يسلم من الجرح أحد، بل من أعجب ما وقفتُ عليه **قول ابن أبي حاتم** عن محمد بن إسماعيل

---

(١) التمييز لمسلم (ص١٧٠).
(٢) العلل الصغير للترمذي (ص١٥).
(٣) سير أعلام النبلاء (٥١٠/١٣).
(٤) تاريخ بغداد(٣٦/٣).
(٥) المصدر السابق (٣٦/٣).

البخاري: «سمع منه أبي وأبو زرعة ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى النيسابوري أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق»[1]، فإن كان البخاري –رحمه الله– على جلالة قدره وسعة علمه لم يسلم من الكلام، فكيف بمن هو دونه؟! وقد يكون الراوي ضعيفًا عند ناقد، ثقة عند غيره، فكان الإمام البخاري إن ترجحت عدالة الراوي عنده لا يلتفت لما قيل فيه، قال ابن الصلاح: «أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده، ولا يقال إن الجرح مقدم على التعديل. وهذا تقديم للتعديل على الجرح؛ لأن الذي ذكرناه محمول على ما إذا كان الجرح غير مفسَّر السبب، فإنه لا يعمل به، وقد جلَّيتُ في كتاب "معرفة علوم الحديث" حمل الخطيب أبي بكر الحافظ على ذلك احتجاج صاحبي الصحيحين وأبي داود وغيرهم بجماعة علم الطعنَ فيهم من غيرهم، ويحتمل أيضًا أن يكون ذلك فيما بيَّن الجارحُ فيه السببَ واستبان مسلمٌ بُطلانه. والله أعلم».[2]

مثال:أحمد بن صالح المصريّ، فقد اتفق أهل العلم على توثيقه عدا النّسائي كان سيئ الرأي فيه، قال الخليلي: «واتّفق الحفّاظ على أن كلامه فيه تحاملٌ، ولا يقدح كلام أمثاله فيه».[3]

السبب الحامل للنسائي على التّحامل عليه:

«قال أبو جعفر العقيليّ: كان أحمد بن صالح لا يحدث أحدًا حتى يسأل عنه، فجاءه النسائي وكان يصحب قومًا من أصحاب الحديث ليسوا هناك، أو كما قال أبو جعفر، قال: فأبى أحمد بن صالح أن يأذن له، فلم يره، فكل شيء قدر عليه النسائي أن جمع أحاديث قد خلط فيها أحمد بن صالح فشنع بها، ولم يضر ذلك أحمد بن صالح شيئًا؛ هو إمام ثقة، والصّواب ما قال أبو جعفر العقيليّ؛ فإن أحمد بن صالح من أئمة المسلمين».[4]

وقد أطال ابن حجر في الرد عليه؛ حيث **قال:** «أحد أئمة الحديث الحفاظ المتقنين الجامعين بين الفقه والحديث، أكثرَ عنه البخاري... وأحمد بن صالح إمام ثقة، وقال ابن عدي: كان النسائي ينكر عليه أحاديث وهو من الحفاظ المشهورين بمعرفة الحديث. ثمّ ذكر ابن عدي الأحاديث التي أنكرها النسائي وأجاب عنها، وليس

---

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٩١/٧).
(2) صيانة صحيح مسلم (ص٩٦). قلت:«ويقال في البخاري ما قيل في مسلم».
(3) الإرشاد للخليلي (٤٢٤/١).
(4) التعديل والتجريح للباجي(٣٢٥/١)، المعلم بشيوخ البخاري ومسلم (٥٠/١).

في البخاريّ مع ذلك منها شيء. وقال صالح جزرة: لم يكن بمصر أحد يحفظ الحديث غير أحمد بن صالح، وكان يذاكر بحديث الزُّهري، ويحفظه، وقال ابن حبان: ما رواه النسائي عن يحيى بن معين في حق أحمد بن صالح فهو وهم، وذلك أن أحمد بن صالح الذي تكلم فيه ابن معين هو رجل آخر غير ابن الطبري، وكان يقال له الأشمومي، وكان مشهورًا بوضع الحديث. وأما ابن الطبري فكان يقارب ابن معين في الضبط والإتقان. انتهى. وهو في غاية التحرير، ويؤيِّد ما نقلناه أولًا عن البخاري أن يحيى بن معين وثَّق أحمد بن صالح بن الطبري، فتبين أن النسائي انفرد بتضعيف أحمد بن صالح بما لا يُقبل، حتى قال الخليلي: اتَّفق الحفاظ على أن كلامه فيه تحامل. وهو كما قاله. وروى البخاريُّ في الصحيح أيضًا عن رجل عنه».[1]

خامسًا: من منهج البخاري في تصحيح أحاديث المتكلَّم فيهم النظر إلى الحديث بمجموع طرقه وأسانيده، لا على اختصاص كل إسناد على انفراده، فقد كان الإمام البخاري –رحمه الله– ينظر في تعدد الطرق، وتنوُّع الرُّواة، واختلاف المخارج، فيقوي الأحاديث بعضها ببعض إن أمكن، ثم يحكم على الحديث بعد دراسة لجميع طرقه ومتابعاته وشواهده، ولا يكتفي بالنظر إلى طريقٍ واحدٍ. وهذا من دقة منهجه الحديثي، وشدة تحرّيه في الحكم على صحة الحديث؛ إذ إنّ الحديث الذي قد يضعف بوجهٍ لخطأ راويه، أو لخفَّة ضبطه، قد يقوى من وجه آخر، فكان البخاري يوازن بين الطرق، ويستدل بمجموعها على الثبوت من عدمه، وهو ما يعرف بالاعتبار بمجموع الطرق، وهو أصل من أصول منهج البخاري في التصحيح والتضعيف، فلا يرد كل راوٍ ضعيف أو متكلَّم فيه، بل يعتبر طرق الحديث، وينظر لحاله، يساعده في ذلك سعة اطلاعه، مع ما حباه الله من ذكاء وفطنة.

سادسًا: منهج البُخاري في الرواية عمن وصفهم أحد الأئمة أو بعضهم بالجهالة:

استقر بين نقاد الحديث أن صحيح البُخاري خالٍ من الرواة المجاهيل؛ إذ إن شرط الصحة الذي التزم به يتطلب إثبات عدالة الراوي وضبطه، وهو ما يتنافى جوهريًّا مع الجهل بحال الراوي وعينه. وقد قسَّم الجهالة إلى قسمين:

♦**جهالة عين:** «المجهول عند أصحاب الحديث: هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد».[2]

---

(1) فتح الباري لابن حجر (٣٨٦/١).
(2) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص٨٨).

♦**وجهالة حال:** «وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعدًا من المشهورين بالعلم كذلك».[١]

هل روى البخاري عن المجاهيل في الصحيح؟

الراجح أن الإمام البُخاري لم يرو للمجاهيل، بل روايته لمن وصفوا بذلك هو تعريف له، وهذا ما ذهب إليه الإمام الذَّهبي، والحافظ ابن حجر، والإمام السخاوي، فقد قرر أهل التحقيق أن البخاري مُنزَّه عن إدخال المجاهيل؛ وذلك للمنهجية الدقيقة التي اتبعها في انتقاء الرجال؛ حيث اشترط أعلى درجات الصحة في التثبت من العدالة والضبط؛ مما يستلزم معرفة الراوي وتمييز حاله، من خلال توثيق الأئمة له، واشتهار أمره في كتب الرجال.

قال الذَّهبي:«ودُونَه مَن لم يُوَثَّق ولا ضُعِّف، فإن خُرِّج حديثُ هذا في "الصحيحين"، فهو مُوَثَّق بذلك».[٢]

وقال الحافظ ابن حجر: «فَأَما جَهَالَة الحال فمندفعةٌ عن جميع من أخرج لهم في الصَّحيح؛ لأن شرط الصَّحِيح أن يكون رَاوِيه مَعْرُوفًا بالعَدَالَةِ، فمن زعم أَن أحدًا مِنْهُم مَجْهُول، فكأَنَّهُ نازع المُصَنِّف في دَعْوَاهُ أَنه معروف. وَلَا شك أن المُدَّعِي لمعرفته مقدَّمٌ على من يَدَّعِي عدم مَعْرفَته لما مَعَ المُثبت من زِيادة العلم، وَمَعَ ذَلِك فلا تَجِد في رجال الصَّحيح أحدًا مِمَّن يسوغ إِطْلَاق اسْم الجَهَالَة عَلَيْهِ أصلًا».[٣]

وقال السَّخاوي:«وفيه نظر بالنسبة للصحيحين، فإن جهالة الحال مندفعة عن جميع من خرَّجا له في الأصول، بحيث لا نجد أحدًا ممن خرجا له كذلك يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلًا كما حققه شيخنا في مقدمته».[٤]

الضوابط في رفع الجهالة عن الرواة المتكلَّم فيهم في الصحيح:

١. دفع الجهالة بإثبات أنَّ الراوي موثق من قبل بعض النقاد:نفي الجهالة عن بعض من رُمي بها من رجال البخاري لوجود توثيق أئمة آخرين للراوي.

٢. دفع جهالة العين برواية اثنين فأكثر من الثقات عن الراوي، مثل:عبَّاس بن الحسين القنطري[٥]،قال الحافظ ابن حجر:«قالابن أبي حاتِم عَن أَبِيه: مَجْهُول. قلت:

---

(١) الكفاية للخطيب البغدادي (ص٨٨)، مقدمة ابن الصلاح (ص١١٢). ولفظ ابن الصلاح:«ومن روى عنه عدلان وعيَّناهُ فقد ارتفعت عنه هذه الجهالة».

(٢) الموقظة (ص٧٨).

(٣) مقدمة فتح الباري لابن حجر (٣٨٤/١).

(٤) فتح المغيث (٢١٤/٢).

(٥) وهو من الرجال المختصين في دراستي. فصَّلت القول في محله، وسأكتفي بقول ابن حجر.

إِن أَرَادَ العين فقد روى عَنهُ البُخَارِيّ، ومُوسَى بن هَارُون الحمال، وَالحسن بن عَليّ المعمري وَغَيرهم، وَإِن أَرَادَ الحَال فقد وَثَّقَهُ عَبْدُ اللّهِ بنُ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: سَأَلت أبي عَنهُ فَذكره بِخَير، وَله فِي الصَّحِيح حديثان قرنه فِي أَحدهمَا وتوبع فِي الآخر».

٣. دفع جهالة العين بكون الراوي من شيوخ البخاري، فكون الراوي شيخًا من شيوخ البخاري سبب كافٍ لنفي جهالة العين، وإن لم يرو عنه غير البخاري، قال الحافظ ابن حجر: «مُحَمَّد بن الحكم المروزِي من شُيُوخ البُخَارِيّ لم يعرفهُ أَبُو حَاتِم فَقَالَ إِنَّه مَجْهُول. قلت: قد عرفه البُخَارِيّ وروى عَنهُ فِي صَحِيحه فِي موضِعين، وعرفه ابن حبَان فَذكره فِي الطَّبَقَة الرَّابِعَة من الثِّقَات».[١]

٤. دفع الجهالة باجتماع التوثيق، ورواية أكثر من ثقةٍ عن الراوي، قال الحافظ ابن حجر: «مُحَمَّد بن أبي القَاسِم الطَّوِيل الكُوفِي وَثَّقَهُ ابن معِين وَأَبُو حَاتِم،وقالابن المدِينِي: لا أعرفهُ. قلت: روى عنه ثَلَاثَة, وليس لَهُ فِي البُخَارِيّ سوى حَدِيث ابن عَبَّاس فِي قصة تَمِيم الدَّارِي وعدي بن بداء».[٢]

٥.التأكيد على أن البُخَاري إنما أخرج لهم في المتابعات والشواهد أو مقرونًا.[٣]

سابعًا: من منهج البُخَارِي مراعاة القرائن المقوية والمحتفَّة في الرواة المتكلَّم فيهم:

فمن أهم الملامح المنهجية للبخاري في تصرفاته وتعامله مع الرواة المتكلم فيهم مراعاته للقرائن المحتفَّة بهم، والتي قد تقوي من أحاديثهم وترفع من رتبتهم، فقد يكون هذا الراوي يُتكلَّم فيه من جانب، لكنه من جانب آخر قوي، فقد يكون ممن تُكلَّم فيه من أجل البدعة، أو الخطأ اليسير في روايات راوٍ معين، لكنه في الجانب الآخر قد يكون له خصوصية عن شيخ معين، أو قد يكون من أهل البلد، أو قد يكون من أثبت الناس في فلان، أو قد يكون أهل بيت الرجل ...وهلم جرًّا.

مثال: عبد الله بن المثنى ممن تُكلِّم فيه في ضبطه، لكن البخاري لم يرو له سوى عن عمه، عدا رواية واحدة رواها عن عبد الله بن دينار.وسيمر معنا الكثير من الأمثلة على ذلك في ثنايا الرسالة.

وهذه الأصول –التي استقيتها من عملي في الرسالة– هي أسس متصلة، مترابطة، متداخلة، وإنما قسمتها على الرغم من ترابطها لتسهيل عرضها.

---

(١) مقدمة فتح الباري لابن حجر (٤٣٨/١).
(٢) المصدر السابق (٤٤٢/١).
(٣) انظر: منهج الحافظ ابن حجر في دفاعه عن رجال صحيح البخاري (٣٢٥/١، ٣٥٥)، بتصرف.

ثامناً: كيفية تعامل البخاري مع روايات المتكلَّم فيهم:

١.من منهجه –رحمه الله– في إخراج أحاديث بعض الرواة الذين فيهم كلام، ألَّا يُخرِّج لهم إلا على سبيل المتابعة أو الاستشهاد أو التعليق، دون أن يجعل أحاديثهم في الأصول، وذلك تحرِّيًا منه للدقة، ولقوة شرطه.

٢.وإن روى لهم في الأصول، فإنَّما يقتصر على إخراج ما وافقوا فيه الثِّقات، أو ما تبين له حسنه من حديثهم، فلا يخرج لهم ما ينكر أو ما يتفرَّد به، ويتخيَّر من حديثهم ما عضَّده به غيره، أو تقوَّى بالقرائن؛ مما يدل على دقة اختياره، وعمق نظره النَّقدي في التَّمييز بين الرُّواة والمرويات.

المطلب الثاني: منهج البُخاري في التعامل مع رجال الرسالة

ومن خلال دراستي لرجال البخاري المتكلم فيهم، والذي بلغ عددهم اثنين وستين راويًا، تبين لي عشرة أصول سار عليها البُخَاري في تعامله مع من تُكلم فيهم،وسأوردها مجملة، أما تفصيلها فمبثوث في ثنايا الرسالة:

١. البدعة:

● أخرج البخاري لعدد من الرواة المبتدعة بلغ عددهم حوالي تسعة عشر راويًا في الرسالة:

- ليس فيهم من بدعته مكفرة.
- غالبًا يروي لهم في المتابعات والشواهد.
- لم يُكْثر عنهم،بل أقل الرواية عنهم.
- لم يروِ لهم ما يؤيد بدعتهم.
- أكثر المبتدعة في الرسالة من القدرية.

● إن كان داعيًا إلى بدعته أو غاليًا في بدعته:

- فيخرج له مقرونًا بغيره، مثل عبد الله بن يعقوب الرواجني.
- أو في المتابعات.
- أو يخرج له في الفضائل، مثل: عبد الحميد الحمَّاني.

● إن وُجدت قرائن معتبرةٌ، تقوي رواية هذا المبتدع:

–فقد يحتج به في الأصول.

–وقد يكثر له الروايات، مثل: عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج، أثبت النَّاس في عبد الوارث، بل أثبت من ابنه عبد الصمد.

● وهناك من الرواة من نسبت له البدعة، وتبين لنا عدم صحة نسبة ما رُموا به.

- فقد يكون تاب من بدعته ورجع عنها، مثل: شبابة بن سوار.

٢. الاختلاط:

في الرسالة ثلاثة من الرواة تُكلِّم فيهم لأجل الاختلاط.

- أن يكون الراوي من الثقات قبل وقوع الاختلاط والتغيير.
- وألَّا يروي إلا عمَّن تحقق سماعه منه قبل الاختلاط، مثل: عبد الله بن جعفر الذي التقى به البُخَارِي ولم يرو عنه مُبَاشرة، بل روى عنه بواسطة عن الفضل؛ لأنه سمع منه قبل الاختلاط.
- ألَّا يفحش اختلاطه، بحيث لا يكون شديدًا مؤثرًا على مروياته، فيروي له مقرونًا، مثل: عاصم بن بهدلة.
- لم يكثر البخاري الرواية عنهم.

٣. الإرسال:

من تُكلِّم في سماعه، فيروي له البخاري مقرونًا، مثل: طلحة بن نافع القرشي، على الرغم من ترجح سماعه من جابر عند البخاري. فقد أورد البخاري في "التاريخ الكبير" أثرين عنه فيهما قرينة واضحة على سماعه من جابر؛ كقوله:«جاورت جابرًا ستة أشهر»، وقوله:«كنت أحفظ وسليمان اليشكري يكتب؛ يقصد عن جابر».[1] ومع ذلك روى له بالعنعنة، ومقرونًا مع ترجُّح سماعه من جابر عنده.

– إن كانت هناك قرائن تقوي السماع يحتج به، مثل: رواية بريدة عن أبيه، فقد دلت القرائن على سماعه من أبيه وإن لم يصرح بالزمن، فولادته من زمن عثمان إلى زمن زيد بن معاوية فيها قرينة واضحة على سماعه من أبيه، فقد أورد له روايتين كلتيها فيها وقائع خاصة بأبيه.

٤. الجهالة:

- عدم اعتداد البُخاري بتجهيل بعض أهل العلم، فقد يقصد الناقد بالجهالة: عدم معرفته بالمجهول أو بعد بلده, فلا يعتد البُخاري بتجهيل هذا الإمام, فقد لا يعرفه هو ولكن يعرفه غيره.
- اعتداده بتوثيق أمامين أو ثلاثة، مثل: عبد الله بن يحيي البرلسي، الذي وثَّقه أبو زرعة وأبو حاتم وابن حبان، بينما تفرد الدارقطني بتجهيله.
- يروي لهم مقرونًا، وفي المتابعات.
- وجوده في الصحيح تعديل لهم، وهو من القرائن المقوية لهم.

([1]) التاريخ الكبير (٣٤٦/٤).

- عدم إكثار الرواية عنهم.

٥. خفة الضبط:

- عدد من اتصف بخفة الضبط نزر يسير.
- إن كان الرواي فيه بعض الضعف كخفة الضبط، يورد له البخاري مقرونًا، مثل: سنان بن أبي ربيعة.
- وإن وقع في الوهم، يورد له متابعة، مثل: طارق بن عبد الرحمن البجلي.

٦. الاختصاص:

- إن كان الراوي متقنًا عن راوٍ معين، أو له فيه خصوصية؛ يكثر الرواية عنه، مثل رواية عبد الله بن رجاء الغداني عن إسرائيل؛فقد قال أبو زرعة: حسن الحديث عن إسرائيل.
- ومثل شيبان بن عبد الرحمن عن يحيي بن أبي كثير،فهو من أثبت الناس فيه؛ لذا أكثر عنه في الصحيح.

٧. الثقة الذي يروي عن الضعفاء:

- لم يكثر لهم في الصحيح.
- روى لهم عن الثقات، وتجنَّب مروياتهم عن الضعفاء.
-أخرج لهم مقرونًا أو في المتابعات والشواهد.

مثل: سليمان بن عبد الرحمن، وعبد الله بن سعيد بن حصين.

٨. التضعيف النسبي:

-إن كان الراوي فيه ضعف نسبي عن راوٍ معين، فإن البخاري لا يروي له عن ذلك الراوي.

أمثلة:

- سليمان بن كثير العبدي ضُعّف في الزهري،فلم يرو له عن الزهري.
- شبيب بن سعيد الحبطي،كانت روايات ابن وهب عنه منكرة، بخلاف مرويات ابنه مستقيمة،فلم يورد عن ابن وهب عنه، واقتصر على رواية ابنه.
- عبد الله بن محمد بن أبي الأسود، فيه ضعفٌ في أبي عوانة؛ حيث لم يورد له شيئًا في الصحيح عن أبي عوانة، لضعفه فيه.

٩. الاضطراب والنكارة:

- لا يكثر الرواية عنهم.
- يروي لهم في المتابعات والشواهد.
- لا يروي لهم في الأحكام والعقائد.

– روى لهم ما أتقنوه من مرويات.

مثال: عبد الله بن عبيدة بن نشيط، وقع منه الخطأ. روى له البخاري في السِّير في المتابعات.

١٠. أمور لا يلتفت لها ولا يُعتدُّ بها:

● ما اشتبه على بعض الأئمة، كقول الدارقطني:«قال العجلي: ليس بالقوي»،وقال الباجي: «وأخرج أبو الحسن الدَّارَقُطْنِيّ صَالح بن صَالح بن حَيّ الهَمدَانِي وَصَالح بن حَيَّان، أخرجهُمَا جَمِيعًا فِيمَن ذكره البُخَارِيّ فِي صَحِيحه واعتمد أنَّهُما رجلان».[١]

●ما تفرد به بعض الأئمة من تجريح، مثل:

– تفرد ابن حزم بتجريح طلق بن غنام، فقال: «ضعيف»، قال ابن حجر:«وقد شذَّ ابن حزم».[٢]

– تفرد ابنُ معين بتضعيف عبد الله بن سعيد.

●لايعتدُّ بتضعيف الضعيف؛كتضعيف الأزدي لسيدان بن مضارب الباهلي.

● لايعتدُّ بالجرح غير مؤثِّر كالدخول على السلطان، أو العمل عند السلطان، فهو من الجرح غير المؤثِّر الذي لا يعتد به مثل عبد الله بن ذكوان، وجَرْح مالكٍ لأبي الزناد.

●لايعتدُّ بجَرْح الأقران بعضهم لبعض، كجَرْح ربيعة الرأي لأبي الزناد.

وقد بيَّن لنا الإمام المعلمي المنهج الذي سار عليه الشيخان؛ حيث قال: «ومحل التوسع أن الشيخين إنما يخرجان لمن فيه كلام في مواضع معروفة.

أحدها: أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذاك الكلام لا يضرُّه في روايته البتة، كما أخرج البخاري لعكرمة.

الثاني: أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذاك الكلام إنما يقتضي أنه لا يصلح للاحتجاج به وحده، ويريان أنه يصلح لأن يحتج به مقرونًا، أو حيث تابعه غيره ونحو ذلك.

ثالثها: أن يريا أن الضعف الذي في الرجل خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما يسمع منه غير كتابه، أو بما سمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه عنعنة وهو مدلس ولم يأت عنه من وجهٍ آخر ما يدفع ريبة التدليس، فيخرجان للرجل حيث يصلح، ولا يخرجان له حيث لا يصلح».[٣]

---

(١) التعديل والتجريح (٧٨٦/٢).
(٢) مقدمة فتح الباري لابن حجر (٤١١/١)
(٣) التنكيل للمعلمي (٦٩٢/٢).

الأسباب الباعثة لإخراج أحاديث المتكلَّم فيهم:

١.طلب العلو في الإسناد:

فقد يروي البخاري عن الراوي الذي فيه كلام لتحصيل الإسناد العالي مع وجود طريقٍ آخر أصح منه نازلًا؛ لأن العلوّ في الإسناد من فضائل الرواية ومحاسن الإسناد، فإذا كان الراوي المتكلَّم فيه غير متهم، وكانت روايته لا تُستنكر، فلا مانع من إخراجها في الصحيح متابعةً أو استشهادًا، قال ابن الصلاح:«أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده وهو عنده برواية الثقات نازل، فيذكر العالي ولا يطول بإضافة النازل إليه، مكتفيًا بمعرفة أهل الشأن بذلك».[١]

٢. الاعتماد على القرائن المقوية:

فالبخاري قد يُخرّج الحديث الذي في إسناده راوٍ متكلَّم فيه إذا قامت قرائن تعضده وتدل على صحة الحديث، كأن يكون الحديث مشهورًا بين الثقات، أو له أصل معروف، أو تلقَّاه العلماء بالقبول. وهذه القرائن تعدُّ عند البخاري من أسباب تقوية الحديث ولو كان في سنده راوٍ فيه كلام يسير.

٣. كون الرواية من طريق التحديث أو السماع المباشر:

فإذا كان الراوي المتكلَّم فيه صرَّح بالسماع، أو ثبت أنَّه حدَّث من كتابه قبل الاختلاط، فإن البخاري يُخرّج له في هذه الحالة اعتمادًا على تحقُّق شرط الاتصال والسلامة من العلَّة، ولو كان فيه لين في الحفظ، لا سيما أن الطريق الآخر فيه راوٍ مدلس وقد عنعن، فيأتي بالطريق المصرح فيه بالسماع.

٤. استظهار منهجه النقدي في الردِّ على بعض المبالغات في الجرح:

فقد يتعمد البخاري إخراج حديث راوٍ تُكلِّم فيه من غير حجة قوية؛ ليظهر عمليًّا أن كلام بعض النقاد فيه غير معتبر أو مبالغ فيه، فيبرز من خلال صنيعه إنصاف المحدثين، وأن الجرح ليس على إطلاقه.

٥.الاستفادة من الحديث في باب فقهي أو لغوي أو استدلال جزئي:

أحيانًا يورد البخاري حديث الراوي المتكلم فيه استئناسًا بمعناه في باب فقهي أو لغوي، لا لإثبات أصل الحديث، بل لتأييد معنًى فقهي، أو لفظ لغوي، أو استنباط جزئي.

٦. كون الرواية مروية عن شيخٍ له ثبت معروف بالحفظ:

---

(١) صيانة صحيح مسلم (ص٩٧).

فالبخاري قد يخرج للراوي المتكلم فيه إذا كان يروي عن شيخٍ معروف بالضبط والإتقان،فيستأنس بروايته عنه دون غيره؛ لأن الراوي الضعيف قد يحسن الرواية عن بعض شيوخه دون بعض.

٧. أن يكون هذا الضعف قد طرأ عليه في آخر عمره، وأما مروياته قبل الاختلاط فهي متقنة محفوظة:

قال ابن الصلاح: «أن يكون صنف الضعيف الذي احتج به طرأ بعد أخذه عنه باختلاط حدَث عليه غير قادح فيما رواه من قبل في زمان سداده واستقامته».[١]

الخاتمة:

وفي ختام البحث الذي تناول المنهج الحديثي للبخاري في التَّعامل مع الرواة المتكلم فيهم يتبين لنا بجلاء أن هذا الباب من أدق الأبواب في علم الجرح والتعديل, وأشدها رسوخاً في المنهج, فقد جمع الإمام البخاري بين أقوال النُّقَاد مع إحكام النظر في مقاصدهم واصطلاحاتهم, إذ أن وجود الكلام في الراوي, لا يستلزم ردَّ حديثه مطلقاً, كما لا يقتضي القدح في صنيع البخاري الذي تلقت الأمة كتابه بالقبول, فقد أحتجَّ البخاري بهم بناء على منهج نقدي, انتقائي, دقيق قائم على مراعاة القرائن, والتفريق بين مراتب الجرح, والنَّظر في أسباب الجرح ومآلاته, إذ ليس كل جرح مؤثراً, ولا كل تضعيفٍ مسلماً به, لا سيما إذا كان مفسَّراً بعلل غير قادحة, أو صادراً عن تشدد, أو واقعاً في سياق كلام الأقران بعضهم ببعض, وغيرها من أسباب مما عرضته في الرسالة سابقاً.

كما بين البحث أنَّ الرواة الذين وُجِّه إليهم الكلام في "الصحيح" تتفاوت أحوالهم تفاوتاً بيّناً, فمنهم من كان الكلام فيه يسيراً لا يخرج عن حد الوهم أو الخطأ العارض, ومنهم من وجه إليه نقدٌ مخصوص ببلد أو شيخ معين, أو زمن, ومنهم من نُسِب إلى بدعة غير مكفّرة, ولم يثبت كونه داعياً إليها, ومنهم من كان الجرح فيه غير مفسر, أو معارضاً بتوثيق جماعة من الأئمة, علاوة على ذلك فالبخاري–رحمه الله– لم يعتمد على هؤلاء الرواة على وجه الإطلاق, بل خرَّج لهم مقرونين أو في المتابعات والشواهد, أو أنتقى من حديثهم ما وافقوا فيه الثقات, أو استشهد بهم حيث لم يحتج بهم استقلالاً.

ومن خلال استقرائنا لتعامل البُخاري مع الرواة المتكلم عليهم يتبين لنا أن المنهج الصحيح في الحكم على رجال الصحيح لا يقوم على مجرد تتبع العبارات

---

(١) صيانة صحيح مسلم (ص٩٥).

المجتزأة من كتب الجرح والتعديل, ولا على إسقاط أقوال النقاد دون فهم لسياقاتها, بل يقوم على الجمع والترجيح, وفهم مصطلحات النقاد, والتَّمييز بين الجرح النسبي والجرح المطلق, والجرح المؤثر وغير المؤثر, مع اعتبار القرائن المحتفة لتقوية الرواة.

وخلاصة القول: إن دراسة رجال البخاري المتكلم فيهم تكشف عن عظمة المنهج النقدي الحديثي, وتبرز دقَّة الإمام البُخَارِي في اختياراته, وتؤكد أنَّ ما أثير حول رجال الصحيح لا يعدو أن يكون من قبيل النقد الجزئي, أو الخلاف التَّكميلي الذي لا يؤثر في أصل الكتاب ولا مكانته العلمية, وبذلك يظل «الجامع الصحيح» شامخاً في مرتبته, محفوظاً بعناية الله ﷻ, ثم بالصنعة الحديثية المتقنة في منهج الإمام البُخاري, وبتلقي الأمة له بالقبول.

المصادر والمراجع:

- الإرشاد في معرفة علماء الحديث: أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (المتوفى: ٤٤٦هـ), تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس, الناشر: مكتبة الرشد – الرياض "الطبعة: الأولى" (١٤٠٩).
- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب
- المؤلف: سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (المتوفى: ٤٧٥هـ) ـ الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان: الطبعة الأولى" (١٤١١هـ–١٩٩٠م).
- تاج العروس: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥ هـ), تحقيق: علي شيري, الناشر: دار الفكر, دمشق –سوريا.
- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ), تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف, الناشر: دار الغرب الإسلامي–"الطبعة الأولى"(٢٠٠٣ م).
- تاريخ نيسابور :المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)
- تلخيص: أحمد بن محمد بن الحسن بن أحمد المعروف بالخليفة النيسابوري,الناشر: كتابخانة ابن سينا – طهران.
- تغليق التعليق على صحيح البخاري: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ), تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي, الناشر: المكتب الإسلامي, دار عمار – بيروت, عمان – الأردن، "الطبعة: الأولى" (١٤٠٥).
- تقييد المهمل وتمييز المشكل (شيوخ البخاري المهملون): أبو علي الحسين بن محمد الغساني وكان يَكره أن يقال له الجياني (المتوفى: ٤٩٨هـ), تحقيق: الأستاذ محمد أبو الفضل,الناشر: وزارة الأوقاف – المملكة المغربية (١٤١٨هـ–١٩٩٧م)
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ), تحقيق: د. بشار

عواد معروف, الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت,"الطبعة: الأولى"، (١٤٠٠ – ١٩٨٠).

- سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ), تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط –الناشر: مؤسسة الرسالة,"الطبعة: الثالثة (١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م).
- طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ), تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو, الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع, "الطبعة الثانية"، (١٤١٣هـ).
- المعلم بشيوخ البخاري ومسلم: أبو بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون (المتوفى ٦٣٦ هـ), تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد, الناشر: دار الكتب العلمية, بيروت–لبنان.
- –فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي, الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩
- رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي, قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب, عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
- تاريخ دمشق: المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ), تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي, الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع, عام النشر:(١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م).
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ),تحقيق: إحسان عباس, الناشر: دار صادر – بيروت "تعددت طبعاته مابين (١٩٠٠–إلى ١٩٩٤).